

## الأحكام الجنائية ٢٠١٤

القضية رقم ٥٥٥٠ لسنة ٨٣ (ق) بتاريخ ٤ / ٣ / ٢٠١٤

الطعن رقم ٥٥٥٠ لسنة ٨٣ ق جلسة ٤ / ٣ / ٢٠١٤

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

الثلاثاء ( أ )

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ محمد محمد سعيد ” نائب رئيس المحكمة ”

وعضوية السادة المستشارين / عثمان متولى حسن و إسماعيل إسماعيل خليل

نواب رئيس المحكمة .

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / إسلام منصور .

وأمين السر السيد / محمد على محمد .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الثلاثاء ٢ من جماد الأول سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٤ من مارس سنة ٢٠١٤ م .

أصدرت الحكم الآتى:

فى الطعن المتقيد فى جدول المحكمة برقم ٥٥٥٠ لسنة ٨٣ التضايفى .

المرفوع من:

” محكوم عليه ”

ريكان داود البطل

ضد

obeyikamdi.com

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٠١١ جنح اقتصادى القاهرة بوصف أنه في يوم ٢٥ من مايو لسنة ٢٠١١ بدائرة النزهاة - محافظة القاهرة .

حمل حال سفره من البلاد أوراق نقد مصري تجاوز الخمسة الاف جنيه مصري ( ثلاثمائة ألف جنيه مصري ) .

ومحكمة القاهرة الاقتصادية قضت حضورياً في ٣٠ من أكتوبر لسنة ٢٠١١ بتغريم المتهم مبلغ عشرين ألف جنيه ومصادرة المبلغ المضبوط .

استأنف وقيد استئنافه برقم ٦٤٨ لسنة ٢٠١١ جنح مستأنف القاهرة .

ومحكمة القاهرة الاقتصادية - بهيئة استئنافية - حضورياً في ١٧ من ديسمبر لسنة ٢٠١١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسة الاف جنيه والتأييد فيما عدا ذلك .

فظعن الأستاذ/ عبد القادر عيد عبد القادر المحامي بصفته وكيلاً عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في يوم ١٤ من فبراير لسنة ٢٠١٢ .

وأودعت مذكرة بأسباب الطعن في التاريخ ذاته موقعاً عليها من المحامي المقرر.

وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانوناً .

لما كان من المقرر أن الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصالحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلاً عنه توكيلاً يخوله هذا الحق أو كان ينوب عنه قانوناً في ذلك وكان المحامي عبد القادر عيد

عبد القادر قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته وكيلاً عن المحكوم عليه بموجب توكيل صادر له من وكيل الطاعن وكانت الأوراق قد خلت من سند الوكالة الصادر من الطاعن لوكيله للتعرف على حدود وكالته وما إذا كانت تجيز له الطعن بطريق النقض نيابة وتوكيل غير في ذلك فإن الأوراق تكون قاصرة عن إثبات الصفة في التقرير بالطعن نيابة عن المحكوم عليه ولا يفنى عن الصورة ضوئية المرفقة ملف الطعن إذ هي غير صدق عليها ومن ثم فليس لها حجية في الإثبات ولا تقدم مقام أصل التوكيل أو صورة رسمية منه مما يتعين معه التقرير بعدم قبول الطعن شكلاً ومصادرة الكفالة وتغريم الطاعن مبلغاً مساوياً لها .

فلهذه الأسباب

قررت الغرفة: عدم قبول الطعن ومصادرة الكفالة وتغريم الطاعن مبلغاً مساوياً لها .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

القضية رقم ٥٥٥٠ لسنة ٨٣ (ق) بتاريخ ٤ / ٣ / ٢٠١٤

الطعن رقم ٥٥٥٠ لسنة ٨٣ ق جلسة ٤ / ٣ / ٢٠١٤

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

الثلاثاء ( أ )

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ محمد محمد سعيد ” نائب رئيس المحكمة ”

وعضوية السادة المستشارين / عثمان متولى حسن و إسماعيل إسماعيل خليل

نواب رئيس المحكمة .

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / إسلام منصور .

وأمين السر السيد / محمد على محمد .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الثلاثاء ٢ من جماد الأول سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٤ من مارس سنة ٢٠١٤ م .

أصدرت الحكم الآتى:

فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ٥٥٥٠ لسنة ٨٣ التضائية .

المرفوع من:

” محكوم عليه ”

ريكان داود البطل

ضد

obeyikamdi.com

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٠١١ جنح اقتصادى القاهرة بوصف أنه في يوم ٢٥ من مايو لسنة ٢٠١١ بدائرة النزهاة - محافظة القاهرة .

حمل حال سفره من البلاد أوراق نقد مصري تجاوز الخمسة الاف جنيه مصري ( ثلاثمائة ألف جنيه مصري ) .

ومحكمة القاهرة الاقتصادية قضت حضورياً في ٣٠ من أكتوبر لسنة ٢٠١١ بتغريم المتهم مبلغ عشرين ألف جنيه ومصادرة المبلغ المضبوط .

استأنف وقيد استئنافه برقم ٦٤٨ لسنة ٢٠١١ جنح مستأنف القاهرة .

ومحكمة القاهرة الاقتصادية - بهيئة استئنافية - حضورياً في ١٧ من ديسمبر لسنة ٢٠١١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسة الاف جنيه والتأييد فيما عدا ذلك .

فظعن الأستاذ/ عبد القادر عيد عبد القادر المحامي بصفته وكيلاً عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في يوم ١٤ من فبراير لسنة ٢٠١٢ .

وأودعت مذكرة بأسباب الطعن في التاريخ ذاته موقعاً عليها من المحامي المقرر.

وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانوناً .

لما كان من المقرر أن الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصالحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلاً عنه توكيلاً يخوله هذا الحق أو كان ينوب عنه قانوناً في ذلك وكان المحامي عبد القادر عيد

عبد القادر قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته وكيلاً عن المحكوم عليه بموجب توكيل صادر له من وكيل الطاعن وكانت الأوراق قد خلت من سند الوكالة الصادر من الطاعن لوكيله للتعرف على حدود وكالته وما إذا كانت تجيز له الطعن بطريق النقض نيابة وتوكيل غير في ذلك فإن الأوراق تكون قاصرة عن إثبات الصفة في التقرير بالطعن نيابة عن المحكوم عليه ولا يفنى عن الصورة ضوئية المرفقة ملف الطعن إذ هي غير صدق عليها ومن ثم فليس لها حجية في الإثبات ولا تقدم مقام أصل التوكيل أو صورة رسمية منه مما يتعين معه التقرير بعدم قبول الطعن شكلاً ومصادرة الكفالة وتغريم الطاعن مبلغاً مساوياً لها .

فلهذه الأسباب

قررت الغرفة: عدم قبول الطعن ومصادرة الكفالة وتغريم الطاعن مبلغاً مساوياً لها .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

القضية رقم ٧٠٨٤ لسنة ٨٣ (ق) بتاريخ ٤ / ٢ / ٢٠١٤

الطعن رقم ٧٠٨٤ لسنة ٨٣ ق جلسة ٤ / ٢ / ٢٠١٤

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

الثلاثاء ( أ )

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ محمد محمد سعيد ” نائب رئيس المحكمة ”

وعضوية السادة المستشارين / عثمان متولى حسن و محمد متولى عامر

إسماعيل إسماعيل خليل صلاح محمد أحمد

نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / تامر عابدين .

وأمين السر السيد / محمد على محمد .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الثلاثاء ٤ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٥ هـ الموافق ٤ من فبراير سنة ٢٠١٤ م .

أصدرت الحكم الآتى:

فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ٧٠٨٤ لسنة ٨٣ التضاوية

المرفوع من:

ثروت محمود حنفى محمود ” محكوم عليهم ” محمد سعيد

سعد حسن سعد الله

أحمد محمد عوض خليل سعد الله

ضد

”مطعون ضدها”

النيابة العامة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية رقم ٢١٢٥١ لسنة ٢٠١١ مركز كفر الدوار ( والمقيدة بالجدول الكلى برقم ٨٨٤ لسنة ٢٠١١ ) بوصف أنهم في يوم ١٧ من ديسمبر لسنة ٢٠١١ بدائرة مركز كفر الدوار - محافظة البحيرة :-

١ - سرقوا المنقولات الميينة وصفاً وقيمة بالأوراق - هاتف محمول ومبلغ مالى قدره خمسين جنيهاً وجاكيت - والمملوكين ل / إبراهيم محمد شحاته أثناء استغلاله أحد وسائل النقل البرى بطريق الاكراه الواقع عليه بأن باغثوه بإشهار أسلحة بيضاء - مطواه - في وجهه مهددين بها اياه فبثوا الرعب في نفسه وشلت مقاومته وتمكنوا بتلك الوسيلة التسرية من الاستيلاء على المسروقات على النحو المبين بالتحقيقات .

٢ - شرعوا في سرقة السيارة - هـ أى ٩٤٢ - قيادة / محمود الشحات محمود أحمد والمملوكة ل / حسام الدين خليفه محمد بطريق الإكراه الواقع على قائدها بأن قاموا بإشهار الأسلحة البيضاء في وجهه عقب استغلالهم للسيارة لتوصيلهم إلى حيث قرروا له ثم إجبروه على الجلوس في المقعد الخلفى وتولى المدعو / أحمد عيسى الذى كان يرافقتهم القيادة وتمكنوا بذلك من اتمام جريمتهم موضوع الاتهام الأول إلا انه قد خاب أثر جريمة سرقة السيارة لسبب لا دخل لإرادته به وهو ضبطهم والجريمة متلبسين بها على النحو المبين بالتحقيقات .

٢ - حازوا وأحرزوا بغير ترخيص أسلحة بيضاء - مطاوي قرن غزال - ودون أن يكون لإحرازها مسوغاً من ضرورة مهنية أو شخصية .

وأحالتهم إلى محكمة جنائيات دمنهور لمعاقيبتهم طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٠ من ديسمبر لسنة ٢٠١٢ وعملاً بالمواد ٤٥ ، ٢/٤٦ ، ٢١٥ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرر/١ ، ٢٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦١ والبند رقم ٥ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون مع أعمال المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات بمعاقيبتهم بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات لكل منهم عن التهمة

الأولى وخمس سنوات لكل منهم عن التهمة الثانية .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٩ من يناير لسنة ٢٠١٢ .

وأودعت مذكرة أسباب الطعن فى ١٢ من فبراير لسنة ٢٠١٢ من المحكوم عليهم موقعاً عليها من الأستاذ / ماهر نعيم عطا الله المحامى .

ويجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر قانوناً .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجرائم السرقة بالإكراه بأحدى وسائل النقل البرية والشروع فيها وحيازة وإحراز أسلحة بيضاء بغير مسوغ من ضرورة شخصية أو مهنية قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه أغفل الرد على دفعهم ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما بغير إذن من النيابة العامة وفى غير حالة من حالات التليس ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مفاده: ” أن المتهمين وآخر لم يضبطوا على السرقة واستقلوا إحدى السيارات وقام المتهم الهارب بقيادتها بعد تهديد قائدها بأسلحة بيضاء واجباره على الجلوس بمقعدها الخلفى وتوجهوا بها إلى منطقة سموحة بالإسكندرية حيث استقلها معهم المجنى عليه الثانى وهددوه هو الآخر بالأسلحة البيضاء واستولوا على نقوده وهاتمه وجاكت وانزلوه عقب ذلك فاستقل سيارة إلى أبو حمص وفوجئ بالسيارة تسير بجانيه وشاهد سيارة النجدة عند كوبرى كمر الدوار فأبلغها وتمكنت من ضبط السيارة والمتهمين ” . ثم ساق الحكم أدلة الإدانة ومن بينها تحريات المباحث والتي لم تخرج عن صورة الواقعة التى أوردتها الحكم . ثم أورد الحكم من بعد لدفع المتهمين ومنها الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما

في غير حالة من حالات التلبس وبغير إذن من النيابة العامة وعرض لبعض هذه الدفوع - ليس من بينها الدفع أنف الذكر - واطرحها بقالة أنها جدل موضوعي في تقدير الأدلة وصورة الواقعة التي اعتقتها المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه ، لا يفنيه عن ذلك تلمى نياها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أم متهماً يقر على نفسه ما دام هو لم يشهداها أو يشهد أثراً من آثارها ينبي بذاته عن وقوعها ، كما أن مجرد بلاغ المجنى عليه لا يوفر بذاته الدلائل الكافية التي تتيح القبض على المتهم وتفتيشه بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات لما اشتمل عليه البلاغ فإذا ما أسفرت عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فيه عندئذ يسوغ الأمر بالقبض على المتهم في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما أنه، ولئن كان تقدير الظروف التي تلبس التي الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً لتقدير محكمة الموضوع دون معقب ، إلا أن ذلك مشروطاً بأن تكون الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إغفل الرد على دفع الطاعنين ببطلان القبض عليهم على الرغم من أنه استند ضمن ما استند إليه في قضائه بالإدانة على شهادة من اجر هذا الإجراء فإنه يكون - فضلاً عن قصوره في التسيب - معيباً بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله لا يعصم الحكم من هذا الخطأ ما قام عليه من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية ضمائم متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو ما كانت تقضى به لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذن تصحيح ما تردى فيه منطوق الحكم من أفراد عقوبة مستقلة عن التهمة الأولى وأخرى عن التهمة الثانية رغم اعماله المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات بالأسباب ، لما هو مقرر من أنه ليس بوسع محكمة النقض أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه وعلى محكمة الإعادة تطبيق صحيح القانون بشأن العقوبة وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات دمنهور لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

نائب رئيس المحكم

أمين السر

القضية رقم ٧٠٨٤ لسنة ٨٣ (ق) بتاريخ ٤ / ٢ / ٢٠١٤

الطعن رقم ٧٠٨٤ لسنة ٨٣ ق جلسة ٤ / ٢ / ٢٠١٤

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

الثلاثاء ( أ )

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ محمد محمد سعيد ” نائب رئيس المحكمة ”

وعضوية السادة المستشارين / عثمان متولى حسن و محمد متولى عامر

إسماعيل إسماعيل خليل صلاح محمد أحمد

نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / تامر عابدين .

وأمين السر السيد / محمد على محمد .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الثلاثاء ٤ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٥ هـ الموافق ٤ من فبراير سنة ٢٠١٤ م .

أصدرت الحكم الآتى:

فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ٧٠٨٤ لسنة ٨٣ التضايفى

المرفوع من:

ثروت محمود حنفى محمود ” محكوم عليهم ” محمد سعيد

سعد حسن سعد الله

أحمد محمد عوض خليل سعد الله

ضد

”مطعون ضدها“

النيابة العامة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية رقم ٢١٢٥١ لسنة ٢٠١١ مركز كفر الدوار ( والمقيدة بالجدول الكلى برقم ٨٨٤ لسنة ٢٠١١ ) بوصف أنهم في يوم ١٧ من ديسمبر لسنة ٢٠١١ بدائرة مركز كفر الدوار - محافظة البحيرة :-

١ - سرقوا المنقولات الميينة وصفاً وقيمة بالأوراق - هاتف محمول ومبلغ مالى قدره خمسين جنيهاً وجاكيت - والمملوكين ل / إبراهيم محمد شحاته أثناء استغلاله أحد وسائل النقل البرى بطريق الاكراه الواقع عليه بأن باغثوه بإشهار أسلحة بيضاء - مطواه - في وجهه مهددين بها اياه فبثوا الرعب في نفسه وشلت مقاومته وتمكنوا بتلك الوسيلة التسرية من الاستيلاء على المسروقات على النحو المبين بالتحقيقات .

٢ - شرعوا في سرقة السيارة - هـ أى ٩٤٢ - قيادة / محمود الشحات محمود أحمد والمملوكة ل / حسام الدين خليفه محمد بطريق الإكراه الواقع على قائدها بأن قاموا بإشهار الأسلحة البيضاء في وجهه عقب استغلالهم للسيارة لتوصيلهم إلى حيث قرروا له ثم إجبروه على الجلوس في المقعد الخلفى وتولى المدعو / أحمد عيسى الذى كان يرافقتهم القيادة وتمكنوا بذلك من اتمام جريمتهم موضوع الاتهام الأول إلا انه قد خاب أثر جريمة سرقة السيارة لسبب لا دخل لإرادته به وهو ضبطهم والجريمة متلبسين بها على النحو المبين بالتحقيقات .

٢ - حازوا وأحرزوا بغير ترخيص أسلحة بيضاء - مطاوى قرن غزال - ودون أن يكون لإحرازها مسوغاً من ضرورة مهنية أو شخصية .

وأحالتهم إلى محكمة جنائيات دمنهور لمعاقيتهم طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٠ من ديسمبر لسنة ٢٠١٢ وعملاً بالمواد ٤٥ ، ٢/٤٦ ، ٢١٥ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرر/١ ، ٢٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦١ والبند رقم ٥ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون مع أعمال المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات بمعاقيتهم بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات لكل منهم عن التهمة

الأولى وخمس سنوات لكل منهم عن التهمة الثانية .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٩ من يناير لسنة ٢٠١٢ .

وأودعت مذكرة أسباب الطعن فى ١٢ من فبراير لسنة ٢٠١٢ من المحكوم عليهم موقعاً عليها من الأستاذ / ماهر نعيم عطا الله المحامى .

ويجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر قانوناً .

وحيث إن مما ينعم الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجرائم السرقة بالإكراه بأحدى وسائل النقل البرية والشروع فيها وحيازة وإحراز أسلحة بيضاء بغير مسوغ من ضرورة شخصية أو مهنية قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه أغفل الرد على دفعهم ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما بغير إذن من النيابة العامة وفى غير حالة من حالات التليس ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مفاده: ” أن المتهمين وآخر لم يضبط اتفقوا على السرقة واستقلوا إحدى السيارات وقام المتهم الهارب بقيادتها بعد تهديد قائدها بأسلحة بيضاء واجباره على الجلوس بمقعدها الخلفى وتوجهوا بها إلى منطقة سموحة بالإسكندرية حيث استقلها معهم المجنى عليه الثانى وهددوه هو الآخر بالأسلحة البيضاء واستولوا على نقوده وهاتمه وجاكت وانزلوه عقب ذلك فاستقل سيارة إلى أبو حمص وفوجئ بالسيارة تسير بجانيه وشاهد سيارة النجدة عند كوبرى كمر الدوار فأبلغها وتمكنت من ضبط السيارة والمتهمين ” . ثم ساق الحكم أدلة الإدانة ومن بينها تحريات المباحث والتي لم تخرج عن صورة الواقعة التى أوردتها الحكم . ثم أورد الحكم من بعد لدفع المتهمين ومنها الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما

في غير حالة من حالات التلبس وبغير إذن من النيابة العامة وعرض لبعض هذه الدفوع - ليس من بينها الدفع أنف الذكر - واطرحها بقالة أنها جدل موضوعي في تقدير الأدلة وصورة الواقعة التي اعتقتها المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه ، لا يفنيه عن ذلك تلمى نياها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أم متهماً يقر على نفسه ما دام هو لم يشهدا أو يشهد أثراً من آثارها ينبى بذاته عن وقوعها ، كما أن مجرد بلاغ المجنى عليه لا يوفر بذاته الدلائل الكافية التي تبيح القبض على المتهم وتفتيشه بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات لما اشتمل عليه البلاغ فإذا ما أسفرت عن نوافر دلائل قوية على صحة ما ورد فيه عندئذ يسوغ الأمر بالقبض على المتهم في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما أنه، ولئن كان تقدير الظروف التي تلبس التي الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً لتقدير محكمة الموضوع دون معقب ، إلا أن ذلك مشروطاً بأن تكون الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إغفل الرد على دفع الطاعنين ببطلان القبض عليهم على الرغم من أنه استند ضمن ما استند إليه في قضائه بالإدانة على شهادة من اجر هذا الإجراء فإنه يكون - فضلاً عن قصوره في التسيب - معيباً بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله لا يعصم الحكم من هذا الخطأ ما قام عليه من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية ضمائم متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو ما كانت تقضى به لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذن تصحيح ما تردى فيه منطوق الحكم من أفراد عقوبة مستقلة عن التهمة الأولى وأخرى عن التهمة الثانية رغم اعماله المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات بالأسباب ، لما هو مقرر من أنه ليس بوسع محكمة النقض أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه وعلى محكمة الإعادة تطبيق صحيح القانون بشأن العقوبة وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات دمنهور لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

نائب رئيس المحكم

أمين السر

القضية رقم ٧٥٧٢ لسنة ٨٢ (ق) بتاريخ ٢٠١٤/ ٢ / ٤

الطعن رقم ٧٥٧٢ لسنة ٨٢ ق جلسة ٢٠١٤/ ٢ / ٤

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

الثلاثاء ( أ )

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ فتحى جودة عبد المقصود

” نائب رئيس المحكمة ”

وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد سعيد و عثمان متولى حسن و إسماعيل

إسماعيل خليل

نواب رئيس المحكمة

وهشام إسماعيل الجندي

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / تامر عابدين .

وأمين السر السيد / محمد على محمد .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الثلاثاء ٤ من ربيع الآخر سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٤ من فبراير سنة ٢٠١٤ م .

أصدرت الحكم الآتى:

فى الطعن المقيم فى جدول المحكمة برقم ٧٥٧٢ لسنة ٨٢ القضائية

المرفوع من:

ولهيد عبد الفتاح محمد حسني

ضد

النيابة العامة

”محكوم عليه“

”مطعون ضدها“

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ٤٢٦٧ لسنة ٢٠١٢ قسم عين شمس ( المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٤٣ لسنة ٢٠١٢ ) بأنه في يوم ١٤ من أبريل لسنة ٢٠١١ بدائرة قسم عين شمس - محافظة القاهرة :-

- قتل / سيد عبد الفتاح محمد عمداً من غير سبق اصرار أو ترصد بأن سدد إليه طعنه من سلاح أبيض ” سكين ” استقرت بمقتل من جسده ( صدره ) قاصداً ازهاق روحه فأحدث إصابته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياته .

- وقد تلت هذه الجناية جناية أخرى وهي أنه في ذات المكان والزمان سالفا الذكر شرع في قتل محمد عبد الفتاح محمد عمداً من غير سبق اصرار أو ترصد بأن سدد إليه طعنه من ذات السلاح أنف البيان قاصداً ازهاق روحه فأحدث إصابته الموصوفة بالتقرير المرفق بالأوراق إلا أنه قد خاب أثر جريمته لسبب لا دخل لإرادته فيه إلا وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج

- أحرز سلاح أبيض ( سكين ) دون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية .

وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٩ من مايو لسنة ٢٠١٢ وعملاً بالمواد ١/٤٥ ، ٢/٤٦ ، ٢٠١/٢٢٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٥ مكرر/١ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبنود رقم ٥ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول وبعد إعمال مقتضى المادتين ١٧ ، ٢٢ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن المشدد لمدة عشر سنوات مما أسند إليه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٧ من يوليو لسنة ٢٠١٢ .

وأودعت مذكرة أسباب الطعن في ٢٦ من يوليو لسنة ٢٠١٢ موقعاً عليها من الأستاذ / سعيد حسن السيد زايد المحامي .

وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد المقترن بجريمة الشروع فيه وإحراز "سكين" بغير ضرورة ، قد شابه القصور في التسبب إذ طرح برد قاصر دفاعه بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ، وذلك يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن المشار إليه آنفاً واطرحه في قوله: " ... وذلك لأنه من المقرر أن الدفاع الشرعى عن النفس هو استعمال القوة اللازمة لرد أى اعتداء على نفس المدافع وأن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى وانتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لهذه المحكمة الفصل فيها بغير معقب وهو الأمر المفتقد في الدعوى الراهنة إذ أن المجنى عليهما حال صعودهم للمتهم ثم يتما بالاعتداء عليه بثمة أداة قاتلة ولم يتوما بالاعتداء على المتهم بثمة أسلحة كما قرر المتهم وهو ما اكده كلا من المجنى عليه محمد عبد الفتاح ووالده عبد الفتاح محمد حسنى شهود الواقعة وأن الذى قام بالاعتداء على المجنى عليهما هو المتهم بأن قام فور قدومهما إليه وأحضر سكيناً من مطبخه ثم قام مباشرة بالإعتداء على شقيقة محمد عبد الفتاح في جانبه الأيسر وبعد أن سقط الأخير قام بالاعتداء بالسكين على شقيق المجنى عليه سيد عبد الفتاح في صدره من ناحية القلب فأراد قتيلاً دون ثمة اعتداء منهما عليه الأمر الذى معه ترى المحكمة من أوراق الدعوى وظروفها تدل على أن المتهم قتل المجنى عليه سيد عبد الفتاح عمداً ليس لدرء خطر حال به أو فعل يتخوف منه بل بدافع الرغبة في الانتقام مبعثه رغبة المتهم في منع المجنى عليه الثانى من القيام بأعمال البناء بالمنزل المملوك لوالده والتي سبق له الاعتراض عليه ونشأ عنه اعتداء منه على المجنى عليه محمد فتحى ووالده ومن ثم يكون دفاع المتهم بأنه كان في حالة شرعى غير سديد " . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج

منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معتب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ، ويؤدى منطقاً إلى ما انتهى إليه ، كما أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد إلا أن ذلك حده أن لا تمسخ تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن موضعها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعى عن المتهم على أن المجنى عليهما حال صعودهم للمتهم لم يقوموا بالاعتداء عليه بثمة أداة قاتلة أو أسلحة ، في حين أن الثابت من مطالعة الصورة الرسمية من التحقيقات التى أرفقت ، ومن أقوال شاهدى الإثبات خالد عبد الفتاح محمد ، عبد الفتاح محمد حسنى وأقوال الطاعن بها ، أن الشاهد الأول خالد عبد الفتاح محمد قد شهد بأن المجنى عليه سيد عبد الفتاح محمد كان بيده ” مطواة ” وإن قرر الشاهد الثانى أنه لم يفتحها ، كما قرر الطاعن أنه إثر خلافات بينه وأشقائه محمد عبد الفتاح محمد و سيد عبد الفتاح محمد فوجئ بهما يقتحما عليه مسكنه ويبد كل منهما سلاح أبيض وقاما بالاعتداء عليه وقد أحدث سيد عبد الفتاح محمد اصابته بوجهه باستخدام مطواه ، كما أورد التقرير الطبى الشرعى ومناظرة النيابة العامة للطاعن وجود إصابات به ، وكان الحكم قد اقتطع هذه الأجزاء من أقوال الشاهدين والطاعن وبنى على ذلك اطراح الدفع ، وكان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليهما فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة وتقدير ظروف الدفاع ومعتقداته أمر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى المتزن المطلئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملابسات . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعرض لاستظهار الصلة بين الاصابات التى لحقت بالطاعن وبين الاعتداء الذى وقع منه وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى ، وأسقط من الوقائع الثابتة في التحقيقات ما يتعلق بحالة الدفاع الشرعى سلباً أو إيجاباً ولم يعرض لدلالة تلك الوقائع

بغير مسخ أو تحريف ويقسطها حقها إيراداً لها ورداً عليها ، فإنه يكون قاصراً في بيانه بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة دون حاجة ليحث ما عدا ذلك من أوجه الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنائيات القاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

أمين السر

نائب رئيس المحكمة

القضية رقم ٧٥٧٢ لسنة ٨٢ (ق) بتاريخ ٢٠١٤/ ٢/ ٤

الطعن رقم ٧٥٧٢ لسنة ٨٢ ق جلسة ٢٠١٤/ ٢/ ٤

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

الثلاثاء ( أ )

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ فتحى جودة عبد المقصود

” نائب رئيس المحكمة ”

وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد سعيد و عثمان متولى حسن و إسماعيل

إسماعيل خليل

نواب رئيس المحكمة

وهشام إسماعيل الجندي

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / تامر عابدين .

وأمين السر السيد / محمد على محمد .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الثلاثاء ٤ من ربيع الآخر سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٤ من فبراير سنة ٢٠١٤ م .

أصدرت الحكم الآتى:

فى الطعن المقيم فى جدول المحكمة برقم ٧٥٧٢ لسنة ٨٢ القضائية

المرفوع من:

ولهيد عبد الفتاح محمد حسني

ضد

النيابة العامة

”محكوم عليه”

”مطعون ضدها”

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ٤٢٦٧ لسنة ٢٠١٢ قسم عين شمس ( المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٤٣ لسنة ٢٠١٢ ) بأنه في يوم ١٤ من أبريل لسنة ٢٠١١ بدائرة قسم عين شمس - محافظة القاهرة :-

- قتل / سيد عبد الفتاح محمد عمداً من غير سبق اصرار أو ترصد بأن سدد إليه طعنه من سلاح أبيض ” سكين ” استقرت بمقتل من جسده ( صدره ) قاصداً ازهاق روحه فأحدث إصابته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياته .

- وقد تلت هذه الجناية جناية أخرى وهي أنه في ذات المكان والزمان سالفا الذكر شرع في قتل محمد عبد الفتاح محمد عمداً من غير سبق اصرار أو ترصد بأن سدد إليه طعنه من ذات السلاح أنف البيان قاصداً ازهاق روحه فأحدث إصابته الموصوفة بالتقرير المرفق بالأوراق إلا أنه قد خاب أثر جريمته لسبب لا دخل لإرادته فيه إلا وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج

- أحرز سلاح أبيض ( سكين ) دون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية .

وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٩ من مايو لسنة ٢٠١٢ وعملاً بالمواد ١/٤٥ ، ٢/٤٦ ، ٢٠١/٢٢٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٥ مكرر/١ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبنود رقم ٥ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول وبعد إعمال مقتضى المادتين ١٧ ، ٢٢ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن المشدد لمدة عشر سنوات مما أسند إليه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٧ من يوليو لسنة ٢٠١٢ .

وأودعت مذكرة أسباب الطعن في ٢٦ من يوليو لسنة ٢٠١٢ موقعاً عليها من الأستاذ / سعيد حسن السيد زايد المحامي .

وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد المقترن بجريمة الشروع فيه وإحراز "سكين" بغير ضرورة ، قد شابه القصور في التسبب إذ طرح برد قاصر دفاعه بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ، وذلك يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن المشار إليه آنفاً وأطرحه في قوله: " ... وذلك لأنه من المقرر أن الدفاع الشرعى عن النفس هو استعمال القوة اللازمة لرد أى اعتداء على نفس المدافع وأن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى وانتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لهذه المحكمة الفصل فيها بغير معقب وهو الأمر المفتقد في الدعوى الراهنة إذ أن المجنى عليهما حال صعودهم للمتهم ثم يتما بالاعتداء عليه بثمة أداة قاتلة ولم يتوما بالاعتداء على المتهم بثمة أسلحة كما قرر المتهم وهو ما اكده كلا من المجنى عليه محمد عبد الفتاح ووالده عبد الفتاح محمد حسنى شهود الواقعة وأن الذى قام بالاعتداء على المجنى عليهما هو المتهم بأن قام فور قدومهما إليه وأحضر سكيناً من مطبخه ثم قام مباشرة بالإعتداء على شقيقة محمد عبد الفتاح في جانبه الأيسر وبعد أن سقط الأخير قام بالاعتداء بالسكين على شقيق المجنى عليه سيد عبد الفتاح في صدره من ناحية القلب فأراد قتيلاً دون ثمة اعتداء منهما عليه الأمر الذى معه ترى المحكمة من أوراق الدعوى وظروفها تدل على أن المتهم قتل المجنى عليه سيد عبد الفتاح عمداً ليس لدرء خطر حال به أو فعل يتخوف منه بل بدافع الرغبة في الانتقام مبعثه رغبة المتهم في منع المجنى عليه الثانى من القيام بأعمال البناء بالمنزل المملوك لوالده والتي سبق له الاعتراض عليه ونشأ عنه اعتداء منه على المجنى عليه محمد فتحى ووالده ومن ثم يكون دفاع المتهم بأنه كان في حالة شرعى غير سديد " . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج

منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معتب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ، ويؤدى منطقاً إلى ما انتهى إليه ، كما أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد إلا أن ذلك حده أن لا تمسخ تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن موضعها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعى عن المتهم على أن المجنى عليهما حال صعودهم للمتهم لم يقوموا بالاعتداء عليه بثمة أداة قاتلة أو أسلحة ، في حين أن الثابت من مطالعة الصورة الرسمية من التحقيقات التى أرفقت ، ومن أقوال شاهدى الإثبات خالد عبد الفتاح محمد ، عبد الفتاح محمد حسنى وأقوال الطاعن بها ، أن الشاهد الأول خالد عبد الفتاح محمد قد شهد بأن المجنى عليه سيد عبد الفتاح محمد كان بيده ” مطواة ” وإن قرر الشاهد الثانى أنه لم يفتحها ، كما قرر الطاعن أنه إثر خلافات بينه وأشقائه محمد عبد الفتاح محمد و سيد عبد الفتاح محمد فوجئ بهما يقتحما عليه مسكنه ويبد كل منهما سلاح أبيض وقاما بالاعتداء عليه وقد أحدث سيد عبد الفتاح محمد اصابته بوجهه باستخدام مطواه ، كما أورد التقرير الطبى الشرعى ومناظرة النيابة العامة للطاعن وجود إصابات به ، وكان الحكم قد اقتطع هذه الأجزاء من أقوال الشاهدين والطاعن وبنى على ذلك اطراح الدفع ، وكان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليهما فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة وتقدير ظروف الدفاع ومعتقداته أمر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى المتزن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملابسات . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعرض لاستظهار الصلة بين الاصابات التى لحقت بالطاعن وبين الاعتداء الذى وقع منه وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى ، وأسقط من الوقائع الثابتة في التحقيقات ما يتعلق بحالة الدفاع الشرعى سلباً أو إيجاباً ولم يعرض لدلالة تلك الوقائع

بغير مسخ أو تحريف ويقسطها حقها إيراداً لها ورداً عليها ، فإنه يكون قاصراً في بيانه بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة دون حاجة ليحث ما عدا ذلك من أوجه الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنائيات القاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

أمين السر

نائب رئيس المحكمة

القضية رقم ١٢٤٧٢ لسنة ٤ (ق) بتاريخ ١٨ / ٣ / ٢٠١٤

الطعن رقم ١٢٤٧٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٨ / ٣ / ٢٠١٤

الدائرة الجنائية

الثلاثاء ( أ )

غرفة مشورة

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ فتحى جودة عيد المقصود

نائب رئيس المحكمة ”

وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد سعيد و عثمان متولى حسن

إسماعيل إسماعيل خليل و صلاح محمد أحمد

نواب رئيس المحكمة .

يحضور السيد رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد/ هانى صبرى

وأمين السر السيد / محمد على محمد .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الثلاثاء ١٧ من جمادى الأولى سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٨ من مارس سنة ٢٠١٤ م .

أصدرت القرار الآتى:

فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ١٢٤٧٢ لسنة ٤ القضائية .

المرفوع من:

” محكوم عليهما ”

محمد محمد السيد حسن

أحمد السيد السيد حسن

ضد

النيابة العامة

عن الحكم الصادر في قضية الجنحة رقم ١٨٢٢١ لسنة ٢٠٠٨ مركز فاقوس ( المقيدة برقم ٦٥٤٤ لسنة ٢٠٠٩ ) مستأنف فاقوس .

ويجلسة ٢ من سبتمبر لسنة ٢٠١٢ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن ( منعقدة في هيئة غرفة مشورة ) . حيث أصدرت القرار الآتي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمدولة قانوناً .

من حيث أنه لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقاب والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كالحال في الدعوى المطروحة - كافياً في تفهم الواقعة وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها كان ذلك محققاً لحكم القانون ، وإذ كان البين من الحكم أنه أنشأ لنفسه أسباباً جديدة وبعد عرضه الاتهام وما دار بالجلسات ، وعول في قضائه بالإدانة على أقوال المجنى عليهم والضابط مجرى التحريات والتقارير الطبية ، وأورد مضمون تلك الأقوال وفحوى تلك التقارير في بيان كاف لتفهم الواقعة ، وتتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة الضرب التي دان الطاعنين بها ينبئ عن أن المحكمة قد أملت بواقعة الدعوى وأحاطت بالاتهام المسند إلى الطاعنين ودانتها بأدلة سائفة ، كما أن الحكم ذكر المادة الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، فإن ما أثاره الطاعنان لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض يجب أن يوجه إلى الحكم النهائي ، فإذا كان موجهاً إلى الحكم الابتدائي لا إلى الحكم

الاستئناف الذى أنشأ لنفسه أسباباً مستقلة دون أن يحيل إلى شئ مما جاء فى الحكم الابتدائى ، فلا يقبل الطعن الموجة للأخير . لما كان ذلك ، وكان القضاء ببراءة المتهم الثالث قد بنى على أسباب شخصية لعدم ثبوت قيامه بضرب المجنى عليهما ، وكانت أحكام البراءة لا تعتبر عنواناً للحقيقة بالنسبة للمتهمين او لغيرهم من المتهمين فى ذات الواقعة إلا أن إذا كانت البراءة مبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة إلى المتهمين بحيث تنفى الواقعة المرافعة بها الدعوى مادياً ، وهو ما لم يتوافر فى الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى نظمئن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يقيد أطرافها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربه فى أقواله أو مع غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه ، وكان لا يعيب الحكم أطرافه لأقوال الشهود فى شق منها وتحويله على شق آخر ذلك لما هو مقرر من أنه من حق قاضى الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما يراه وأطراح ما عداه طالما لم يمسح الشهادة أو يحيلها عن معناها ، وإذا كان الحكم قد أورد مضمون أقوال الشهود بما لا تناقض فيه ، فلا يعدو ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا تجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من أقوال المجنى عليهم لا يتعارض بل يتلائم مع ما نقله عن التقارير الطبية ، وكان الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى ، وكان ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثارة الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين ما دام ما أورده يتضمن الرد على ذلك الدفاع إذ لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال ما دام الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً وكان أياً من الطاعنين لم يفسح عما يقصده بتناقض التقارير الطبية التى استند إليها الحكم ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء ، ولها أن تفاضل بين هذه التقارير

وتأخذ منها ما تراه وتطرح ما عدها ، إذ الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك ، وإذا أقامت محكمة الموضوع قضاءها على التقرير الطبي الذي أوردت مؤداها في حكمها ، ولم ينزع الطاعن في صحة ما نقله الحكم منه ، فلا يجوز مصادرتها في اعتمادها بدعوى تناقض هذا التقرير مع تقرير آخر بشأن موضع الإصابة ، وينحل ما يثيره الطاعنان إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة لمتهم وعدم اطمئنانها لذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر كما لها أن تعول في عقيدتها على ما جاء بالتحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة أخرى ولها أن تجزئها فتأخذ بما تطمئن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عدها ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع التهمة وتلفيقها وكيديتها من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل رداً صريحاً من الحكم مادام الرد مستقداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي تراه ، وإذا كانت واقعة الدعوى التي وردت في وصف النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الجديد الذي دان به الطاعنين ، وكان مرد التعديل هو استبعاد الفقرة الثانية من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات وهو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الواقعة ، وهو الأمر الذي تملكه المحكمة ، فإن الوصف المعدل الذي أخذت به المحكمة وهو أن الطاعنان قد تعديا بالضرب مستخدمين أداة ، دون إضافة سبق الإصرار إلى ذلك الوصف لا يجافى التطبيق السليم ، ولا إخلال بحق الدفاع ، فلا تلتزم المحكمة في هذه الحالة بتبني الدفاع إلى ذلك التعديل الذي أجرته ما دامت . في النتيجة - قد استبعدت أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى ، ومن ثم يكون الطعن برمته مفسحاً عن عدم قبوله موضوعاً ويتعين التقرير بذلك .

لذلك

قررت الغرفة: عدم قبول الطعن .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

القضية رقم ١٢٤٧٢ لسنة ٤ (ق) بتاريخ ١٨ / ٣ / ٢٠١٤

الطعن رقم ١٢٤٧٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٨ / ٣ / ٢٠١٤

الدائرة الجنائية

الثلاثاء ( أ )

غرفة مشورة

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ فتحي جودة عبد المقصود

نائب رئيس المحكمة ”

وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد سعيد و عثمان متولى حسن

إسماعيل إسماعيل خليل و صلاح محمد أحمد

نواب رئيس المحكمة .

بحضور السيد رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد/ هانى صبرى

وأمين السر السيد / محمد على محمد .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الثلاثاء ١٧ من جمادى الأولى سنة ١٤٢٥ هـ الموافق ١٨ من مارس سنة ٢٠١٤ م .

أصدرت القرار الآتى:

فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ١٢٤٧٢ لسنة ٤ التضاوية .

المرفوع من:

” محكوم عليهما ”

محمد محمد السيد حسن

أحمد السيد السيد حسن

ضد

النيابة العامة

عن الحكم الصادر في قضية الجنحة رقم ١٨٢٢١ لسنة ٢٠٠٨ مركز فاقوس ( المتقدمة برقم ٦٥٤٤ لسنة ٢٠٠٩ ) مستأنف فاقوس .

وبجلسة ٢ من سبتمبر لسنة ٢٠١٢ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن ( منعقدة في هيئة غرفة مشورة ) . حيث أصدرت القرار الآتي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق و المداولة قانوناً .

من حيث أنه لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقاب والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كالحال في الدعوى المطروحة - كافياً في تفهم الواقعة وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها كان ذلك محققاً لحكم القانون ، وإذ كان البين من الحكم أنه أنشأ لنفسه أسباباً جديدة وبعد عرضه الاتهام وما دار بالجلسات ، وعول في قضائه بالإدانة على أقوال المجنى عليهم والضابط مجرى التحريات والتقارير الطبية ، وأورد مضمون تلك الأقوال وفحوى تلك التقارير في بيان كاف لتفهم الواقعة ، وتتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة الضرب التي دان الطاعنين بها ينبئ عن أن المحكمة قد أدت بواقعة الدعوى وأحاطت بالاتهام المسند إلى الطاعنين ودانتها بأدلة سائفة ، كما أن الحكم ذكر المادة الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، فإن ما أثاره الطاعنان لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض يجب أن يوجه إلى الحكم النهائي ، فإذا كان موجهاً إلى الحكم الابتدائي لا إلى الحكم الاستثنائي الذي أنشأ لنفسه أسباباً مستقلة دون أن يحيل إلى شئ مما جاء في الحكم الابتدائي

، فلا يقبل الطعن الموجة للأخير . لما كان ذلك ، وكان القضاء ببراءة المتهم الثالث قد بنى على أسباب شخصية لعدم ثبوت قيامه بضرب المجنى عليهما ، وكانت أحكام البراءة لا تعتبر عنواناً للحقيقة بالنسبة للمتهمين او لغيرهم من المتهمين في ذات الواقعة إلا أن إذا كانت البراءة مبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة إلى المتهمين بحيث تنفي الواقعة المرافعة بها الدعوى مادياً ، وهو ما لم يتوافر في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمنن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربه في أقواله أو مع غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ، وكان لا يعيب الحكم أطرافه لأقوال الشهود في شق منها وتعويله على شق آخر ذلك لما هو مقرر من أنه من حق قاضي الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما يراه وأطراف ما عداه طالما لم يمسخ الشهادة أو يجيلها عن معناها ، وإذا كان الحكم قد أورد مضمون أقوال الشهود بما لا تناقض فيه ، فلا يعدو ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا تجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من أقوال المجنى عليهم لا يتعارض بل يتلائم مع ما نقله عن التقارير الطبية ، وكان الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولي والفتني ، وكان ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثارة الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين ما دام ما أورده يتضمن الرد على ذلك الدفاع إذ لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال ما دام الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً وكان أياً من الطاعنين لم يفسح عما يقصده بتناقض التقارير الطبية التي استند إليها الحكم ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقارير الخبراء ، ولها أن تفاضل بين هذه التقارير وتأخذ منها ما تراه وتطرح ما عداه ، إذ الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في

ذلك ، وإذ أقامت محكمة الموضوع قضاءها على التقرير الطبي الذي أوردت مؤداها في حكمها ، ولم ينزع الطاعن في صحة ما نقله الحكم منه ، فلا يجوز مصادرتها في اعتقادها بدعوى تناقض هذا التقرير مع تقرير آخر بشأن موضع الإصابة ، وينحل ما يثيره الطاعنان إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة لمتهم وعدم اطمئنانها لذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر كما لها أن تقول في عقيدتها على ما جاء بالتحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة أخرى ولها أن تجزئها فتأخذ بما تظمن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع التهمة وتلفيتها وكيديتها من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل رداً صريحاً من الحكم مادام الرد مستقداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسيفه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي تراه ، وإذا كانت واقعة الدعوى التي وردت في وصف النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الجديد الذي دان به الطاعنين ، وكان مرد التعديل هو استبعاد الفقرة الثانية من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات وهو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الواقعة ، وهو الأمر الذي تملكه المحكمة ، فإن الوصف المعدل الذي أخذت به المحكمة وهو أن الطاعنان قد تعديا بالضرب مستخدمين أداة ، دون إضافة سبق الإصرار إلى ذلك الوصف لا يجافى التطبيق السليم ، ولا إخلال بحق الدفاع ، فلا تلتزم المحكمة في هذه الحالة بتبنيهِ الدفاع إلى ذلك التعديل الذي أجرته ما دامت - في النتيجة - قد استبعدت أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى ، ومن ثم يكون الطعن برمته مفضحاً عن عدم قبوله موضوعاً ويتعين التقرير بذلك .

لذلك

قررت الغرفة: عدم قبول الطعن .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

القضية رقم ١٢٥٢٤ لسنة ٤ (ق) بتاريخ ١٨ / ٣ / ٢٠١٤

الطعن رقم ١٢٥٢٤ لسنة ٤ ق جلسة ١٨ / ٣ / ٢٠١٤

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

الثلاثاء ( أ )

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ فتحى جودة عبد المقصود

نائب رئيس المحكمة ”

وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد سعيد و عثمان متولى حسن

أحمد أحمد محمد خليل و صلاح محمد أحمد

نواب رئيس المحكمة

بحضور السيد رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد/ هانى صبرى

وأمين السر السيد / محمد على محمد .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الثلاثاء ١٧ من جماد الأول سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٨ من مارس سنة ٢٠١٤ م .

أصدرت الحكم الآتى:

فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ١٢٥٢٤ لسنة ٤ القضائية

المرفوع من:

”محكوم عليه”

وائل محمد إبراهيم

ضد

”مطعون ضدها”

النيابة العامة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ٦٧٣٢ لسنة ٢٠٠٨ مركز اليدرشين بوصف أنه في غضون عام ٢٠٠٨ بدائرة مركز اليدرشين - محافظة ٦ أكتوبر: .

. بدد أعيان الجهاز المبين الوصف والقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليها / أحلام مختار عيد التواب والمسلم إليه على سبيل عارية الاستعمال فأختلسها لنفسه إضراراً بمالكيتها .

وطلبت عقابه بالنادة ٣١٤ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح اليدرشين قضت غيابياً في ٣ من سبتمبر لسنة ٢٠٠٨ وعملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم سنتين وكفاله مائتى جنيهاً .

عارض وقضى في معارضته في ٢٠ من مايو لسنة ٢٠٠٩ باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

استأنف المحكوم عليه وقيد استئنافه برقم ٢٤٤٨١ لسنة ٢٠٠٩ مستأنف ٦ أكتوبر .

ومحكمة ٦ أكتوبر الابتدائية - بهيئة استئنافية . قضت غيابياً في ٢ من سبتمبر لسنة ٢٠٠٩ بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير بعد الميعاد .

عارض وقضى في معارضته في ٢٨ من يناير لسنة ٢٠١٠ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل والاكتفاء بحبس المتهم شهر مع الشغل .

قطعن الأستاذ / محمد حسن محمد المحامى عن الأستاذ / جمال محمد عيد القادر المحامى بصفته وكيلاً عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٧ من مارس لسنة ٢٠١٠ .

وأودعت مذكرة بأسباب الطعن في التاريخ ذاته موقفاً عليها من الأستاذ / محمود محمد خليل الروبى المحامى .

وبجلسة ١ من يناير لسنة ٢٠١٢ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن ( منعقدة في هيئة

غرفة مشورة ) ثم قررت إحالته لنظره بجلسة اليوم حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانوناً .  
حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن الطاعن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد منقولات زوجية قد شابه القصور فى السبب ذلك أنه لم يبين الواقعة وأدلتها ولم يشر إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه قد أنشأ لنفسه أسباباً جديدة ولم يحل إلى الحكم الابتدائى وإقتصر فى بيان واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها فى حق الطاعن على قوله □ إذ أن البين من مطالعة الأوراق ومحضر الشرطة أن هناك بعض المنقولات التى تم عرضها حسبما أثبت محرر المحضر بمحضره ومنها عدد ٦ غلايات وعدد ٣ طبق وعدم عرض أدوات البلاستيك والصوانى والسكاكين هذا فضلاً عن أن المتهم لم يتم برد المشغولات الذهبية المدونة بالقائمة للمجنى عليها ولم يقدم ما يدل على وجودها بجوزتها الأمر الذى تطلبت معه المحكمة إثبات التهمة قبل المتهم إلا أنه استعمالاً لحق المحكمة المخول لها فى تقدير العقوبة وبما أن المتهم قام بعرض بعض المنقولات التى استلمتها المجنى عليها حسبما هو ثابت بمحضر الشرطة . ومن ثم فإن المحكمة تقضى بما سيرد بالمنطوق □ لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه على أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة مأخذها وأن يشير الحكم إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب وإلا كان الحكم قاصراً أو باطلاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى واكتفى بالإشارة إلى محضر عرض المنقولات

على المجنى عليها وخلص إلى الإدانة عن جريمة التبيد دون استظهار ثبوت عقد الأمانة بالمعنى المعروف به قانوناً وانتقال حيازة المنقولات إلى الطاعن على نحو يجعل يده عليها يد أمانة ويستظهر ثبوت نية تملكه إياها وحرمان المجنى عليها منها بما يتوافر به ركن التصد الجنائي في حقه ، ودون أن يعنى بيان نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب ، فإن الحكم يكون مشوباً بعيب التصور في التسبيب والبطلان بما يوجب نقضه والإعادة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة ٦ أكتوبر الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

القضية رقم ١٢٥٢٤ لسنة ٤ (ق) بتاريخ ١٨ / ٣ / ٢٠١٤

الطعن رقم ١٢٥٢٤ لسنة ٤ ق جلسة ١٨ / ٣ / ٢٠١٤

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

الثلاثاء ( أ )

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ فتحى جودة عبد المقصود

نائب رئيس المحكمة ”

وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد سعيد و عثمان متولى حسن

أحمد أحمد محمد خليل و صلاح محمد أحمد

نواب رئيس المحكمة

بحضور السيد رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد/ هانى صبرى

وأمين السر السيد / محمد على محمد .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الثلاثاء ١٧ من جماد الأول سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٨ من مارس سنة ٢٠١٤ م .

أصدرت الحكم الآتى:

فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ١٢٥٢٤ لسنة ٤ القضائية

المرفوع من:

”محكوم عليه”

وائل محمد إبراهيم

ضد

”مطعون ضدها”

النياية العامة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ٦٧٣٢ لسنة ٢٠٠٨ مركز اليدرشين بوصف أنه في غضون عام ٢٠٠٨ بدائرة مركز اليدرشين - محافظة ٦ أكتوبر: .

. بدد أعيان الجهاز المبين الوصف والقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليها / أحلام مختار عيد التواب والمسلم إليه على سبيل عارية الاستعمال فأختلسها لنفسه إضراراً بمالكيتها .

وطلبت عقابه بالنادة ٣١٤ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح اليدرشين قضت غيابياً في ٣ من سبتمبر لسنة ٢٠٠٨ وعملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم سنتين وكفاله مائتي جنياً .

عارض وقضى في معارضته في ٢٠ من مايو لسنة ٢٠٠٩ باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

استأنف المحكوم عليه وقيد استئنافه برقم ٢٤٤٨١ لسنة ٢٠٠٩ مستأنف ٦ أكتوبر .

ومحكمة ٦ أكتوبر الابتدائية - بهيئة استئنافية . قضت غيابياً في ٢ من سبتمبر لسنة ٢٠٠٩ بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير بعد الميعاد .

عارض وقضى في معارضته في ٢٨ من يناير لسنة ٢٠١٠ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل والاكتفاء بحبس المتهم شهر مع الشغل .

قطعن الأستاذ / محمد حسن محمد المحامي عن الأستاذ / جمال محمد عيد القادر المحامي بصفته وكيلاً عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٧ من مارس لسنة ٢٠١٠ .

وأودعت مذكرة بأسباب الطعن في التاريخ ذاته موقفاً عليها من الأستاذ / محمود محمد خليل الروبي المحامي .

وبجلسة ١ من يناير لسنة ٢٠١٢ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن ( منعقدة في هيئة

غرفة مشورة ) ثم قررت إحالته لنظره بجلسة اليوم حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن الطاعن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد منقولات زوجية قد شابه القصور فى السبب ذلك أنه لم يبين الواقعة وأدلتها ولم يشر إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه قد أنشأ لنفسه أسباباً جديدة ولم يحل إلى الحكم الابتدائى وإقتصر فى بيان واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها فى حق الطاعن على قوله □ إذ أن البين من مطالعة الأوراق ومحضر الشرطة أن هناك بعض المنقولات التى تم عرضها حسبما أثبت محرر المحضر بمحضره ومنها عدد ٦ غلايات وعدد ٣ طبق وعدم عرض أدوات البلاستيك والصوانى والسكاكين هذا فضلاً عن أن المتهم لم يتم برد المشغولات الذهبية المدونة بالقائمة للمجنى عليها ولم يقدم ما يدل على وجودها بجوزتها الأمر الذى تطلبت معه المحكمة إثبات التهمة قبل المتهم إلا أنه استعمالاً لحق المحكمة المخول لها فى تقدير العقوبة وبما أن المتهم قام بعرض بعض المنقولات التى استلمتها المجنى عليها حسبما هو ثابت بمحضر الشرطة . ومن ثم فإن المحكمة تقضى بما سيرد بالمنطوق □ لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه على أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة مأخذها وأن يشير الحكم إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب وإلا كان الحكم قاصراً أو باطلاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى واكتفى بالإشارة إلى محضر عرض المنقولات

على المجنى عليها وخلص إلى الإدانة عن جريمة التبيد دون استظهار ثبوت عقد الأمانة بالمعنى المعروف به قانوناً وانتقال حيازة المنقولات إلى الطاعن على نحو يجعل يده عليها يد أمانة ويستظهر ثبوت نية تملكه إياها وحرمان المجنى عليها منها بما يتوافر به ركن التصد الجنائي في حقه ، ودون أن يعنى بيان نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب ، فإن الحكم يكون مشوباً بعيب التصور في التسبيب والبطلان بما يوجب نقضه والإعادة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة ٦ أكتوبر الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

القضية رقم ١٤٩٣٤ لسنة ٨٣ (ق) بتاريخ ٢٠١٤/٢/٤

الطعن رقم ١٤٩٣٤ لسنة ٨٣ ق جلسة ٢٠١٤/٢/٤

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

الثلاثاء ( أ )

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ فتحى جودة عبد المقصود ” نائب رئيس المحكمة ”

وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد سعيد و عثمان متولى حسن

محمد متولى عامر و أحمد أحمد محمد خليل

نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / تامر عابدين .

وأمين السر السيد / محمد على محمد .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الثلاثاء ٤ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٥ هـ الموافق ٤ من فبراير سنة ٢٠١٤ م .

أصدرت الحكم الآتى:

فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ١٤٩٣٤ لسنة ٨٢ التضائية

المرفوع من:

” محكوم عليهم ” حسن عيد

حبيب إبراهيم حبيب العادلى

الحميد أحمد فرج

محمد باسم أحمد لطفى محمد

ضد

”مطعون ضدها”

النيابة العامة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية رقم ١٤٨١ لسنة ٢٠١١ قسم أول أكتوبر ( والمقيدة بالجدول الكلى برقم ٨٨٧ لسنة ٢٠١٢ ) بوصف أنهم في غضون الفترة من ١٨ من سبتمبر لسنة ٢٠٠٧ حتى ٢٥ من يناير لسنة ٢٠١١ بدائرة قسم أول أكتوبر - محافظة الجيزة: -

أولاً المتهم الأول: - بصفته موظفاً عمومياً - وزير الداخلية - حصل لنفسه دون حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته بأن أصدر أوامره بصفته الوظيفية بتشغيل عدد من مجندي وأفراد الشرطة بقطاع قوات الأمن الذي يرأسه المتهم الثاني في أعمال الزراعة والانشاءات بالأراضي المملوكة له بمدينة ٦ أكتوبر واستخدام عدد من سيارات الشرطة في هذا الغرض بالمخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها فحصل بذلك دون حق على ربح مقداره ٧٧٦، ٧٧٦، ٢٢٧، ٢ جنيهاً ( مليونين ومائتين وسبعة وثلاثين ألفاً وسبعمائة وستة وسبعين جنيهاً ) يمثل تكلفه ما تم استخدامه من سيارات الشرطة وأجور العاملين على النحو المبين بالتحقيقات .

ثانياً: المتهم الثاني: ١ - بصفته موظفاً عمومياً - مساعد أول وزير الداخلية لقطاع قوات الأمن - حصل لغيره دون حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته بأن أصدر أوامره بصفته الوظيفية بتشغيل عدد من مجندي وأفراد الشرطة التابعين لجهة عمله بالمخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها في أعمال الزراعة والانشاءات بقطعة الارض المملوكة للمتهم الثالث واستخدام عدد من سيارات الشرطة في هذا الغرض فربحه دون حق بمبلغ مقداره ١٥٥، ٢١١ جنيهاً ( ثلاثمائة وأحد عشر ألفاً ومائة وخمسة وخمسين جنيهاً ) يمثل تكلفه ما تم استخدامه من سيارات الشرطة وأجور العاملين على النحو المبين بالتحقيقات .

٢ - اشترك بطريقتي الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة موضوع التهمة الميينة باليند أولاً بأن اتفق معه على تنفيذ الأعمال موضوع الاتهام المذكور وساعده بأن أصدر أوامره لرؤوسيه بتنفيذ تلك الأعمال فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة على النحو المبين بالتحقيقات .

ثالثاً: المتهم الثالث: - اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثانى فى ارتكاب الجريمة موضوع التهمة الميئة بالفقرة (١) بند (ثانياً) بأن اتفق معه على تشغيل جنود وأفراد وسيارات الشرطة التابعين لقطاع قوات الأمن رئاسة المتهم الثانى بالمخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها فى إقامة الأعمال الانشائية والزراعية بقطعة الأرض المملوكة له وساعده بأن أمده ببيانات وطبيعة الأعمال المطلوبة فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة على النحو المبين بالتحقيقات .

رابعاً المتهمان الأول والثانى: - بصفتهم سائلة البيان أضرا عمداً بأموال ومصالح الجهة التى يعملان بها ضرراً جسيماً بأن حملا جهة عملهما تكلفة نقل مجندي وأفراد قطاع قوات الأمن بسيارات الشرطة وتشغيلهم فى أعمال الزراعة والإنشاءات الخاصة بقطع الأراضى المملوكة للمتهمين الأول والثالث بمدينة ٦ أكتوبر الأمر الذى ترتب عليه ضرر مادي مقداره ٢,٥٤٨,٩٣١ جنيهاً ( مليونين وخمسمائة وثمانية وأربعين ألفاً وتسعمائة وواحد وثلاثين جنيهاً ) على النحو المبين بالتحقيقات .

خامساً: المتهمون جميعاً: - بصفتهم موظفين عموميين استخدموا بغير حق اشخاصا فى غير الأعمال التى جُمعوا لها بمقتضى القانون بأن استخدموا المجنى عليه العقيد /حسام جلال حامد المهندس بإدارة الأشغال بالإدارة العامة لقوات الأمن وآخرين من أفراد ومجندى قطاع قوات الأمن بوزارة الداخلية - مينة أسماؤهم بالتحقيقات - فى أعمال البناء والزراعة والإنشاءات وقيادة سيارات الشرطة بقطع الأراضى الخاصة للمملوكة للمتهمين الأول والثالث حال كونهم من أفراد وجنود الشرطة المكلفين بحفظ الأمن والنظام فنفذوا تلك الاعمال البالغ قيمة أجورهم عنها مبلغ ٥٠٠ ٨٦٤, ( ثمانمائة وأربعة وستين ألف وخمسمائة جنيه ) على النحو المبين بالتحقيقات .

وأحالتهم إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاقيتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً فى ٢ من فبراير لسنة ٢٠١٢ وعملاً بالمواد ٤٠/ ثانياً ، ثالثاً ، ١/٤١ ، ١١٥ ، ١١٦ مكرراً/ ١ ، ١١٨ ، ١١٨ مكرراً ، ١١٩ بند (أ) ، ١١٩ مكرراً/ بند (أ) ، ١٣١ من

قانون العقوبات وبعد إعمال نص المادتين ٢٧، ٢٢/٢ من ذات القانون والمادة ١٧ من ذات القانون بالنسبة للطاعن الثالث .

أولاً: - بمعاقبة المتهم الأول بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه والعزل من وظيفته .

ثانياً: - بمعاقبة المتهم الثاني بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه والعزل من وظيفته .

ثالثاً: - بمعاقبة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة وعزله من وظيفته لمدة سنتين .

رابعاً: - بتغريم المتهم الأول بقرامة نسبيه مبلغ ٢٠٧٤٠٠٥ جنياً ( مليونين وأربعة وسبعين ألفاً وخمسة حزيهات ” والمتهم الثالث مبلغ ٢٨٣٥٧٥ جنيه ( مائتين وثلاثة وثمانين ألفاً وخمسمائة وخمسة وسبعين جنياً ” وبتضامن المتهم الثاني مع كل من المتهم الأول والثالث في المبلغ المقضى به عليه .

فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض في ١٢ من فبراير لسنة ٢٠١٢ .

وطعن المحكوم عليه الثالث في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٥ من فبراير لسنة ٢٠١٢ .

وأودعت ثلاث مذكرات بأسباب الطعن عن الطاعن الأول الأولى في الأول من إبريل لسنة ٢٠١٢ موقع عليها من الأستاذ / عصام محمدى على عبد الله اليطاوى المحامى .

والثانية في ٢ من إبريل لسنة ٢٠١٢ موقع عليها من الأستاذ / محمد عبد الفتاح إبراهيم الجندى المحامى .

والثالثة في ٢ من إبريل لسنة ٢٠١٢ موقع عليها من الأستاذ / فريد عباس حسن الديب المحامى .

كما أودعت مذكرتان بأسباب الطعن عن الطاعن الثاني الأولى في ٢٧ من فبراير لسنة ٢٠١٢ موقع عليها من الأستاذ / محمد عبد الفتاح محمد فوزى المحامى .

والثانية في ١٢ من مارس لسنة ٢٠١٢ موقع عليها من الأستاذ / بهاء الدين أبوشقه المحامى .

كما أودعت مذكرتان بأسباب الطعن عن الطاعن الثالث الأولى في ٦ من مارس لسنة ٢٠١٢ موقع

عليها من الأستاذ / نبيل مدحت سائم المحامى .

والثانية في ٢ من إبريل لسنة ٢٠١٣ موقعاً عليها من الأستاذ / محمد عبد الفتاح إبراهيم الجندي المحامى .

وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد مداولة قانوناً .

من حيث إن طعن المحكوم عليهم قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن الطاعنين - في جملة تقارير أسبابهم - ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهم بجريمة الحصول لنفسه على ربح من أعمال وظيفته ، والإضرار عمداً بالمال العام ، واستخدام أشخاص في غير الأعمال التى جُمعوا لها بمقتضى القانون ، وثانيهم - بالاشتراك مع الأول - بجريمة الحصول لغيره - بغير حق - على ربح من أعمال وظيفته ، والأضرار عمداً بالمال العام ، واستخدام أشخاص جمعهم في غير ما جُمعوا له قانوناً ، وثالثهم بجريمة الاشتراك في التريب ، واستخدام أشخاص في غير ما جُمعوا له قانوناً ، قد شابه القصور والتناقض في التسبيب ، وران عليه البطلان والفساد في الاستدلال وعابه الإخلال بحق الدفاع ، والخطأ في تطبيق القانون ، ومخالفة الثابت في الأوراق ، ذلك أنه خلا من بيان واقعة الدعوى وأدلتها ، وأركان الجرائم التى أسندت إليهم وعناصرها ، وجاء في عبارة عامة مرسلة مجهلة ، فضلاً عن تناقضها واضطرابها بما يكشف عن اختلال فكرة الحكم عن عناصر الدعوى ، ولم يدل على اشتراك الأول والثاني بالاتفاق والمساعدة دون استظهار عناصر ذلك الاتفاق وتلك المساعدة ، ومدى توافر قصد الاشتراك بما ينبئ عن عدم إحاطة المحكمة بواقعة الدعوى والإلمام بها عن بصر وبصيرة ، كما لم يدل الحكم على اشتراك الثالث مع الثاني في ارتكاب جريمة التريب ، فلا صفة للثالث ولا اختصاص بتشغيل الأفراد والسيارات التى يختص بها الثاني و الذى لم يكلف من الأول بذلك مما دعاه للدفع بانتفاء أركانها ، فضلاً عن قيام الأول والثالث بسداد كافة النفقات والأجور التى

قررتها لجان الخبرة المختلفة ، باعتبار أن القائمين بالعمل مدنيون لا علم للطاعنين بكونهم من أفراد أو سيارات الشرطة مما ينفي القصد الجنائي لديهما ، فضلاً عن بطلان تحقیقات النيابة وأمر الإحالة ، وأعرض الحكم عن الدفع ببطلان الدليل المستمد من أقوال المجندين ، وكذا أقوال كل من جمال أحمد إبراهيم ، حسام جلال لصدورها عن إكراه معنوي وتهديد ووعيد بغية العبث بالأدلة والشهادة على نحو معين ، وكذا طلب سماع شهود ولم يحقق ذلك أو يرد عليه ، وكذلك الدفع باستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، ولم يورد أقوال الشاهد تامر عباس الذي لم يجزم بعلم الأول بالجريمة أو القائمين بالعمل وأحال في بيانها لأقوال الشاهد الثالث رغم اختلافها ، وحصل أقوال الشاهد / حسن عبد المنعم على نحو يخالف صريح عبارتها ، كما اجتزأ أقوال الطاعنين الأول والثالث ، كما أن واقعة الدعوى لا تعدو أن تكون مخالفة إدارية انضباطية ، وأن بالأوراق جريمة واحدة هي تريبح الطاعن الأول ، وقصر الحكم في بيان أركان جريمة السخرة المؤتممة بالمادة ١٢١ من قانون العقوبات وأسماء المجنى عليهم بها ، ولم يحدد النشاط المؤتم الذي أتاه الأول والثالث ونية التريبح والاضرار بالمال العام لديهما وهو ما تمسكوا به في دفاعهم فضلاً عن أن أقوال الثاني تنبئ عن أنه كان يريد تلبية الاتهام للثالث والأول ، وعول على أقوال الشاهد / حسام جلال الذي قرر أن الطاعن الثاني هو من أمره بإحضار المجندين وأن ينسب ذلك للطاعن الأول ، كما أن الشهود من الثامن حتى الرابع عشر لم يجزم أيهم أن الأول يعلم بطبيعة العاملين أو قيام الثاني باستخدام سيارات الشرطة والمجندين بلا أجر ، كما لم يجزم الشاهد / يسرى محجوب بذلك ، وعول الحكم على أقوال شهود نفى كل منهم حصوله على أجر وهو ما لا يكفي دليلاً على مساهمة الطاعن الثاني في تريبح الغير والاضرار بالمال العام ، ولم يقدم الشاهد / طه عوض دليلاً على ثبوت الاتهام وجاءت تحرياته غير الجادة ترديداً لأقوال الشاهد / يسرى محجوب والطاعن الثاني الذي ظهر خلافه مع الطاعن الأول ومن ثم دفع بعدم جديتها فضلاً عن دفاتر وصور تم العبث بها طعن عليها بالتزوير وأيضاً لبطلان تحريزها ، كما لم تتوصل تلك التحريات لدليل على الاتفاق على ارتكاب الثاني لتلك الجرائم أو ما حصله من تكاليف وأجور وكُنه خلافه مع الأول ، والتقت الحكم عن دفعه بانعدام مسؤوليته للإكراه الذي وقع عليه ويمثل أحد حالات الضرورة المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون العقوبات ، فضلاً عن إنتفاء رابطة

السببية بين ما نسب للأول والثاني وما قارفه الآخرون ، وعمول الحكم على أقوال رئيس وأعضاء لجنة خبراء وزارة العدل رغم عدم دقتها ، وكذا تقرير خبراء وزارة الداخلية ، وخبراء إدارة الكسب غير المشروع والأموال العامة التي لم تحدد المبالغ موضوع التبرج ودون إيراد ما يكفى من مضمونها ، وكذا تقرير قطاع التفتيش بوزارة الداخلية رغم بطلان تشكيل اللجنة وعدم حلفهم اليمين ومن ثم دفع ببطلان تلك التقارير التي اعتمدت على أسس حسابية غير دقيقة وأدلة ظنية وقتية طالها العيب ، وهو ما حدا بالأول والثالث لطلب لجنة خبراء معايرة - لم تجبه المحكمة ، كما اطرح الحكم بما لا يسوغ دفع الثاني بعدم اختصاص المحكمة ولائها بنظر الدعوى لكون المتهمين ضباط شرطة ، والأول بعدم اختصاصها نوعياً بنظر جريمة المادة ١٢١ من قانون العقوبات فهي لا تعدو جنحة تختص بها محكمة الجنح ، وكذا دفع الثاني والثالث بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بقرار ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل ضباط نسبت لهم وقائع مماثلة نُفذت امتثالاً لأمر رؤسائهم ، فضلاً عن إغفال دفاع الثاني باعتقاده بمشروعية ما قام به نقاداً لأمر رؤسائه وهو سبب من أسباب الإباحة المنصوص عليها بالمادة ٦٢ من قانون العقوبات ، هذا وقد دفع الطاعن الثالث أيضاً بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبله لسبق صدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية من شعبة الفحص والتحقيق بجهاز الكسب غير المشروع في الشكوى رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١ سرى دلالة على انتفاء حصوله على منفعة لنفسه أو لغيره استغلاً لوظيفته ، كما أعرض الحكم عن الدفع بتناقض الدليل الفنى (تقرير إدارة الكسب غير المشروع) مع الدليل القولى (شهادة الثالث) ، هذا إلى أن جريمة الاشتراك في التبرج قد انتقضت بالتصالح عملاً بنص المادتين ١٨ مكرراً فقره "أ" من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٧ مكرراً من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار لرد الأموال موضوع الاتهام ، وأخيراً لم تعرض المحكمة للدفاع المبدى في المذكرات وحوافظ المستندات بخصوص الاختصاص الوظيفى وأركان الجرائم موضوع الاتهام ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أنه في الفترة ما بين شهر سبتمبر

سنة ٧٠٠٢ وحتى يناير سنة ١١٠٢ وبناء على اتفاق المتهمين الأول والثاني - الطاعنان الأول والثاني - على استخدام الضباط والمجندين والأفراد رئاسة المتهم الثاني بوزارة الداخلية وكذلك معدات وسيارات الشرطة التابعة لقطاع قوات الأمن التي تولاهما شهود الإثبات من السابع بعد المائة حتى السابع والثلاثين بعد المائة وغيرهم ، في إقامة منشآت وزراعات في الأرض المملوكة للمتهم الأول ، إذ قام المتهم الثاني بصفته مساعد وزير الداخلية لقطاع قوات الأمن بتكليف الشاهد الخامس عشر وهو مهندس بإدارة الأشغال وعدد كبير من أفراد ومجندي القطاع بتنفيذ إنشاءات وزراعات بأرض المتهم الأول وتمثل ذلك في إقامة " فيلا " وإنشاءات وزراعات بأراضي المتهم المذكور ، كما كلفه بتشطيب " فيلا " سكنية وإنشاءات وزراعات في أراضي خاصة ومملوكة للمتهم الثالث - الطاعن الثالث - قائد حراسة وزير الداخلية ، وقد تأكد تنفيذ تلك الأعمال بمعرفة الشهود من الخامس عشر حتى السادس بعد المائة وآخرين من مجندين وأفراد قوات الأمن ، وأن المتهم الثاني تردد بنفسه على مواقع العمل لمتابعة الأعمال التي تتم بها ، والتي أعد بعض تصميماتها ورسوماتها الشاهد الثاني ، كما أشرف على تنفيذها ، وأن أياً من القائمين بتلك الأعمال لم يحصل على ثمة أجر مقابل عمله ، وأن لجنة من خبراء إدارة الكسب غير المشروع والأموال العامة بمصلحة خبراء وزارة العدل - منتدبة من النيابة العامة - أثبتت أن قطعة أرض مساحتها ٦٢,٢ فدان خاصة بنجل المتهم الأول تقع بطريق الواحات البحرية ، وقطعة أرض أخرى مساحتها ، ٥١ فدان ، وأخرى مساحتها ٢,٧١ فدان مملوكة أيضاً للمتهم الأول وعلى تلك المساحات تمت الأعمال والإنشاءات والزراعات محل الاتهام ومجمل ما تم من أعمال وإنشاءات قام بها المجندون بلغت قيمتها ٠٨٢٦٣٤ جنيهاً كما أثبتت اللجنة أن قطعة أرض مساحتها خمسة أفدنة مملوكة للمتهم الثالث تمت بها أعمال وإنشاءات وزراعات متنوعة قدرت قيمتها ٠٢٤٤٥ جنيهاً ، وخلصت اللجنة من ذلك إلى تطابق أقوال الشهود مع ما انتهت إليه ، كما ثبت من تقرير لجنة قطاع التفتيش والرقابة بوزارة الداخلية وبحثها في الفترة من ٨١ سبتمبر سنة ٧٠٠٢ وحتى ٥٢ يناير سنة ١١٠٢ أن قيمة تشغيل سيارات وزارة الداخلية وأجور السائقين والعاملين وهو ما حصل عليه المتهمان الأول والثالث في هذا المجال بلغ ٠٢١١٧٨١ جنيهاً دون وجه حق يضاف إليها نسبة ٠١٪ مصروفات إدارية ليكون اجمالي المبلغ ٢٢٢٨٥٠٢ جنيه يخص المتهم الأول منها مبلغ ٦٩٤١٠٨١ جنيه ويخص المتهم الثالث

مبلغ ٥٢٧٦٥٢ جنيه ، وقد ثبت للجنة المذكورة أن دفاتر تحركات السيارات تتوافق وجهاتها وأوقات عملها إجمالاً مع ما قرره الشهود ، وقد أقام الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة وصحة نسبتها إلى المتهمين أدلة استماتها من أقوال شهود الإثبات ومما ثبت بتقرير لجنة خبراء إدارة الكسب غير المشروع والأموال العامة بوزارة العدل ولجنة قطاع التفتيش والرقابة بوزارة الداخلية ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان البين مما أورده الحكم على السياق المتقدم أنه أورد واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم التريب والاضرار عمداً بأموال الجهة التي يعملون بها ، وأورد على ثبوتها في حق المتهمين أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وجاء استعراض المحكمة لأدلة الدعوى على نحو يدل على أنها محصتها التمهيص الكافي وأملت بها إماماً شاملاً يفيد أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، مما ينفي عن الحكم شائبة الابهام والتعميم والإجمال والتجهيل ، وعدم الإلمام بوقائع الدعوى ومستنداتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جناية التريب المنصوص عليها في المادة ٥١١ من قانون العقوبات تتحقق متى استغل الموظف العام أو من في حكمه بالمعنى الوارد في نص المادة ٩١١ مكرراً من قانون العقوبات وظيفته ، بأن حصل أو حاول أن يحصل لنفسه على ربح أو منفعة بحق أو بغير حق أو لغيره بدون حق وذلك من عمل من أعمال وظيفته ففى هذه الجريمة يتمثل استغلال الوظيفة العامة من خلال العمل على تحقيق مصلحة خاصة من ورائها فهناك تعارض لا شك فيه بين المصلحة الخاصة التي يستهدفها الموظف العام لنفسه أو لغيره ، وبين المصلحة العامة المكلف بها وتحقيتها في نزاهة وتجرد غير مبنغ لنفسه أو لغيره ربحاً أو منفعة فهذه الجريمة من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة لأنها تعرض المصلحة العامة للخطر من تريب الموظف العام من ورائها ، ولا يحول دون توافر هذا الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقى أو لا يتمثل في خطر حقيقى فعلى ، فهو خطر مجرد بحكم التعارض بين المصلحتين العامة والخاصة ، كما لا يشترط لقيام جريمة التريب الحصول فعلاً على الربح أو المنفعة ، وإنما يكفى لقيامها مجرد محاولة ذلك حتى ولو لم يتحقق الربح أو المنفعة ، ومن ثم فإن الحكم إذ أثبت أنه قد استخدم الأفراد سالفى

الذكر ومنهم الشهود من الرابع عشر وحتى السابع والثلاثون بعد المائة ، والسيارات والجرارات والمتطورات وهي مملوكة لوزارة الداخلية بناء على تعليمات مباشرة من المتهم الثانى نقاداً لاتفاقه مع المتهم الأول ، والذي زاد على ذلك عرضه على المتهم الثالث استغلال بعض ما سلف في أرضه لإنشاءات وتشطيبات سبق بيانها وقام فعلاً بتنفيذ ذلك دون أن يدفع مقابلاً تقديماً لذلك ، إضافة إلى المهمات الخاصة بوزارة الداخلية واستغلالها في تلك الأعمال ، وذلك توصلًا لشغل مناصب أعلى في هيئة الشرطة أعلى من أقرانه إضافة لعمله ، ثم مد خدمة في الدرجة التي يشغلها لمدة سنتين بعد بلوغه السن القانونية للتقاعد ، كما أثبت الحكم أن إرادة المتهمين قد اتجهت إلى تحقيق منفعة خاصة لهم على حساب المصلحة العامة رغم تعارض المصلحتين بدلالة تردد المتهم الأول على موقع العمل واتفاق المتهم الثانى مع الثالث على اتمام الانشاءات لديه لتحقيق منفعة خاصة للأول والثالث ، فضلاً عما قرره الشاهد السادس عشر من أنه كان يتم استبدال اللوحات المعدنية لسيارات الشرطة التي استخدمت في أرض المتهمين الأول والثالث بالتنسيق بين المتهمين الثانى والثالث لإخفاء أمر استخدام سيارات الشرطة في أعمال لا يجوز استعمالها فيها ، وعند اكتشاف ذلك حاول المتهم الثانى إخفاء الأدلة ، وطلب ذلك هاتقياً من الشاهد الخامس عشر حال سؤاله أمام النيابة العامة وتأسيساً على ذلك انتهت المحكمة إلى أنه قد ثبت لديها أن المتهم الأول استغل سلطاته وحصل لنفسه دون وجه حق على منفعة من عمل من أعمال وظيفته ، وأن المتهم الثانى مكنه من ذلك بالاتفاق معه ومساعدته بإصدار أوامر تشغيل الأفراد والمجندين ومهمات وزارة الداخلية مخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها ، وكذلك الأمر بالنسبة للعمل في أرض المتهم الثالث بصفته ضابط شرطة وقائد حراسة المتهم الأول ، وهو ما ترتب عليه ضرراً عمدياً حقيقياً حالاً ومؤكداً وثابتاً على وجه اليقين بأموال جهة عملهم ، إضافة إلى أن من عملوا بتلك الأرض لم يتقاضوا أجراً ، الأمر الذي قرره الشهود من الرابع عشر حتى السابع والثلاثين بعد المائة ، وهو ما تتوافر به سائر الأركان القانونية لجناية التريب المنصوص عليها في المادة ٥١١ من قانون العقوبات في حق الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أعمال حكم المادة ٦١١ مكرراً من قانون العقوبات يتطلب توافر أركان ثلاثة الأول: أن يكون المتهم موظفاً عاماً بالمعنى الوارد في المادة ٩١١ مكرراً من قانون العقوبات ، والثاني: الإضرار بالأموال والمصالح المعهودة إلى الموظف

سواء كانت تلك الأموال والمصالح للجهة التي يعمل بها أو للغير المعهود بها إلى تلك الجهة ولو لم يترتب على الجريمة أى نفع شخصى له ، والثالث: القصد الجنائى وهو اتجاه إرادة الجانى إلى الإضرار بالمال أو بالمصلحة ، فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الإهمال واذ أثبت الحكم فى حق الأول والثانى توافر أركان تلك الجريمة ودلل على ثبوتها فى حقهما بما لا يمارى الطاعن فى أن له أصله الثابت فى الأوراق ، وكان ما أورده الحكم سائفاً ويستقيم به قضاؤه ، فإن ما يثار من منازعة فى سلامة ما استخلصه الحكم من واقع أوراق الدعوى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعنين الأول والثانى بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات ، وهى عقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة التربح التى دانها الحكم عنها ، ولا مجال لمناقشة التصور فى بيان أركان جريمتى الاضرار عمداً بالمال العام أو استخدام أشخاص فى غير الأعمال التى جُمعوا لها قانونياً ، كما أن السداد اللاحق على قيام جريمة التربح لا يؤثر على المسئولية الجنائية . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم أن ما أورده بياناً لواقعة الدعوى والظروف التى أحاطت بها والأدلة التى ساقها وعول عليها فى الإدانة وما خلص إليه فى مقام التدليل على قيام الجرائم فى حق الطاعنين ، يتوافر به قيام القصد الجنائى لتلك الجرائم التى دانهم بها ، ويستقيم به اطراح ما أثير فى هذا الشأن ، ذلك أنه من المقرر أن تقدير قيام القصد الجنائى أو عدم قيامه يعد مسألة متعلقة بالوقائع وتفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ، وينحل ما يثار فى هذا الشأن جدلاً موضوعياً فى وقائع الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، هذا إلى أن الحكم قد دان الطاعن الأول بوصفه فاعلاً أصلياً فى الجريمة فلا يقبل ما يثار عن معاقبته باعتباره شريكاً وانتفاء أركان الاشتراك فى حقه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاتفاق على ارتكاب الجرائم لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل إرادة المساهمين ولا يشترط لتوافره مضى وقت معين ومن الجائز عملاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقياً لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر فى إيقاع الجريمة المعينة واسهم فعلاً بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت

أو تكونت لديهم فجأة ، وأنه يكفى فى صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلاً أصلياً أن يساهم فى الجريمة بفعل من الأفعال المكونة لها ، وكان ما أورده الحكم كافياً بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على ارتكاب الجرائم المسندة إليهم ، من صدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة فى تنفيذها ، وأن كل منهم قصد قصد الآخر فى إيقاعها وقارف فعلاً من الأفعال المكونة لها ، كما أنه من المقرر أن الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يكون باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق التقاضى إذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والترائن التى تقوم لديه ، وكان الحكم قد دلل فى أسباب سائفة وبأدلة قولية وفنية على ما يكشف عن اعتماد المحكمة بأشتراك الطاعن الثانى مع الأول ومعهما الطاعن الثالث فى ارتكاب جريمة التريح المنصوص عليها فى المادة ٥١١ من قانون العقوبات ، فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ، وليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك بطريق الاتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بقيام الاشتراك أن تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملاساتها ما دام فى تلك الوقائع ما يسوغ الاعتماد بوجوده ، وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق الواقعة أو استحاله حصولها على نحو معين من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً من المحكمة ما دام الرد يستناد ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم ، فضلاً عن أن المحكمة عرضت لما أثير فى هذا الشأن واطرحته برد سائغ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة والذى من شأنه أن يجعل الدليل متساقطاً لا شئ فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليه ، وإذا اعتنى الحكم صورة واحدة لواقعة الدعوى ثم ساق أدلة الثبوت التى استمد منها عقيدته دون تناقض ، فإن ما أثير فى هذا لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان دور الطاعن الثالث قد اقتصر على الاشتراك فى جريمة التريح ولا محل لتوافر صفة ما فى حقه أو وجوب التحقق من اختصاصه أو حصوله على ربح أو منفعة من وراء ذلك ، هذا فضلاً عن الدفع بأن الثالث لم يستخدم أشخاصاً بغير حق فى غير ما جُمعوا له قانوناً وأن المستول عن ذلك هو الثانى ، مردود بأن نفى التهمة من

أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وبحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على سلامة ما استخلصه من وقوع الجريمة واسنادها إلى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، ولا يعدو ما يثار في هذا الشأن أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يتبل أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تُنزله المنزلة التي تراها وتُقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان ما أشير إليه بأسباب الطعن - والمفردات المنضمة في مذكرة قدمها الدفاع لمحكمة الموضوع نعيماً على الحكم بأنه عول على أقوال المجندين ، وكذا أقوال كل من / جمال أحمد إبراهيم الجندي ، حسام جلال حامد عبد الجواد وهما التاسع والخامس عشر من بين شهود الإثبات رغم أن أقوالهم صدرت تحت تأثير إكراه معنوي وتهديد ووعيد وقع عليهم من قبل الطاعن الثاني ، وهو قول مرسل لا يسأنده دليل ، ولا يؤكد وجود ثمة إكراه ميطل لأقوال الشهود المذكورين معنىً ولا حكماً ، ما لم تكن محكمة الموضوع قد استخلصت من ظروف الدعوى وملاساتها تأثير ذلك على إرادة الشهود - وهو ما لم يحدث - إذ مرجع الامر في ذلك

هو تلك المحكمة باعتبار أن أقوال الشهود دليل من الادلة المطروحة في الدعوى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى أقوال الشهود المذكورين بالتحقيقات معرضاً عن دعوى إكراههم على أداء الشهادة على نحو معين يفيد أنه لم يستبن وقوع أى تأثير عليهم يعد إكراهاً ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات أن الشهود المذكورين تم سؤالهم في غير موضع من تحقيقات الدعوى بعيداً عن مظنة التأثير عليهم أو الإكراه ، ومثل بعضهم بجلسات المحاكمة وشهدوا بما عن لهم من أقوال في ظروف شابتها الطمأنينة وبغير خوف أو رهبة ولم يشر أيهم إلى

أن إكراهاً ما قد وقع عليهم وفي حضور المدافعين عن الطاعنين ، ومن ثم تكون دعوى الإكراه التي تثار نعيًا على الحكم دفاعاً مرسلًا عاريًا من دليل يظاھرہ أو واقع يسانده لا على المحكمة إن هي التفتت عنه ولم توردہ أو ترد عليه ، فضلاً عن أن الدفاع لم يحدد ماهية الإكراه الذي تعرض له الشهود ومداه ومصدره ، ويكون ما أثير في هذا الشأن لا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تظمنن إليه من أدلة الدعوى وعناصرها ، وأن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تعرض عما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، هذا فضلاً عما سلف بيانه من أنه لتلك المحكمة وزن أقوال الشهود وتقديرها تنزلها المنزلة التي تراها وتقديرها التقدير الذي تظمنن إليه بغير معقب ، وهي متى أخذت بأقوال شاهد دل على اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وأن تناقض الشاهد واختلاف رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ، مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه . كحال الحكم في الدعوى المطروحة . وللمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت أقواله أمامها ، كما أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يُنبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها منتجة في اكمال اعتقاد المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، ولا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان جماع ما أورده الحكم من أدلة وقرائن اطمأنت إليها المحكمة يسوغ ما رُتب عليه ويصح استدلال الحكم به على ثبوت وقائع التبريح والاضرار عمداً بالمال العام واستخدام اشخاص جُمعوا قانوناً في غير ما جُمعوا له بغير حق ، ومن ثم يكون ما يثار في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم قانوناً إيراد النص الكامل

لأقوال الشاهد التي اعتمد عليها الحكم بل يكفي أن يورد مضمونها ، فلا يقبل النعى على المحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أوردته منها وعولت عليه ما يعنى أنها اطرحت ما لم تشر إليه منها ، لما للمحكمة من حرية تجزئة الدليل والأخذ منه بما ترتاح إليه والالتفات عما لا ترى الأخذ به ، مادامت أنها قد أحاطت بأقوال الشهود ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفقواها أو مسخ لها بما يحيلها عن معناها أو يحرفها عن مواضعها - كحال الحكم المطعون فيه - وينحل ما يثار في هذا الصدد إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض ، كما أنه لا يصح النعى على الحكم أنه اجتزأ أقوال الأول والثالث مادام لم يعول على ما تضمنته تلك الأقوال ، وخلا محضر الجلسات من ثمة دفاع لهما في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيانه لشهادة شاهد إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ، إذ لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه واطراح ما عداها دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها ، فلا ضير بعد الاحالة في بيان أقوال الشاهد الرابع إلي ما أوردته من أقوال الشاهد الثالث ، ولا تأثير لكون الشاهد الرابع لم يشترك في التحريات التي أجراها الشاهد الثالث عن ما تم من أعمال بأرض الطاعن الثالث بفرض صحته ، إذ مفاد الاحالة في بيان أقواله إلى ما ورد من أقوال الشاهد الثالث فيما اتفقا فيه أنه التقت عن ما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان الأول والثاني بأن ما نسب إليهما - بفرض صحته - يعد أخطاء ومخالفات إدارية انضباطية ، وأن حقيقة الواقعة تهمه واحدة هي تريح المتهم الأول ، لا يعدو ذلك أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها المحكمة للواقعة ودفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بتعقيبه ، وفي اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يدل على اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما أثير في هذا الصدد لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم أنه دان الطاعن الثالث بجرائم الاشتراك في

الترريح واستخدام أشخاص - بغير حق - في غير ما جُمعوا له قانوناً ، دون جريمة الاضرار عمداً بالمال العام ، فإن نعيه بشأن الأخيرة لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان البين أن الحكم أورد أسماء المجنى عليهم في جريمة السخرة ، كما بين مقررات المبالغ موضوع التريح . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أمر الاحالة عمل من أعمال التحقيق ولا محل لإخضاعه لما يجري على الأحكام من قواعد البطلان ، ومن ثم فإن التصور في أمر الاحالة لا يبطل المحاكمة ولا ينال من صحة الإجراءات ، كما أن إبطال امر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد اتصالها بالدعوى يقتضى إعادتها إلى مرحلة الاحالة وهو أمر غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق ، فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة ، هذا فضلاً عن أن ما يثار بشأن إجراءات وتحقيقات النيابة لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للنعي على الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد اطمأنت إلى سلامة التحريات والإجراءات التي قام بها مأموري الضبط القضائي وصحتها ، فإن ما أثير نعيّاً على الحكم في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى ومصادرة على حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض فضلاً عن أن المحكمة قد عرضت لدفع الطاعنين في هذا الصدد واطرحته برد كافٍ وسائغ ، كما أنه من المقرر أنه للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية ، ولا يجدى في ذلك الاستناد إلى أن الضابط لم يفصح عن مصدر تحرياته للقول بعدم جديتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للطعن بتزوير دفاتر قوات الأمن والعبث بها واطرحه في قوله: ”..... إن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التديلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخيار الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة عليها ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأيها فيه ، ولما كان طلب الطعن على

الدفاتر قد ورد مجهلاً لم يحدد أى الدفاتر المراد الطعن فيه بالتزوير على وجه جازم قاطع ، فضلاً عن أنه بما للمحكمة من سلطة تقديرية فى تقدير القوة الدليلية لعناصر الدعوى فإنها ترى بأن العبث الذى حدث فى البند بأحد الدفاتر غير مؤثر فى مجريات الدعوى لا سيما وأن البيانات المثبتة فى الدفاتر جاءت متقمة مع ماديات الدعوى وما قرره شهودها وأن العبث كانت مجرد محاولة من المتهم الثانى لدرء المتهم به عن نفسه ” . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بالتزوير هو من وسائل الدفاع الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتى لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة الدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها على بساط البحث ، وأن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ إجراء بما لا تلتزم المحكمة بالاستجابة إليه طالما خلصت من واقعات الدعوى وعناصرها إلى عدم الحاجة إليه ، فمتى انتهت إلى رأى معين واطمأنت إليه فلا معقب عليها فى ذلك ، وكان ما أورده الحكم من انتهاء المحكمة إلى قناعتها بسلامة بيانات دفاتر قوات الأمن التى شاء الطاعن الطعن عليها بالتزوير وردت على طلبه فى هذا الشأن - على السياق المتقدم - رداً سائفاً ، فإن دعوى الاخلال بحق الدفاع تكون غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً ، بل ترك الأمر فى ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الأحرار فى الدعوى وأنها لم يمتد إليها العبث ، كما أن الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ثمة دليل ناتج عن الصور الفوتوغرافية التى قدمها الشاهد الأول لكنها استندت إلى تلك الصور كقرينة تعزز أدلة الثبوت ، ولا جناح على الحكم إن هو عوّل على تلك القرينة تأييداً وتعريضاً للأدلة الأخرى التى عوّل عليها فى قضاؤه ما دام لم يتخذ من نتائج تلك الصور دليلاً أساسياً على ثبوت الاتهام قبل المتهم ، وإذا كانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما اقتضت به من أدلة تردت إلى أصل صحيح فى الأوراق واستخلصت فى منطق سائغ صحة إسناد التهمة إلى الطاعن الأول - وكذا الثانى والثالث - وكان قضاؤها فى هذا الشأن مبيناً على عقيدة استمرت فى وجدانها عن جزم ويقين ولم يكن حكمها مؤسساً على الفرض والظن حسبما ذهب الأول ، فإن ما أثاره لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بحال إلى ارتكاب الجرائم ، وليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، وكان ما يدعيه الطاعن الثانى خاصاً بانعدام مسؤوليته عما اقترفه من جرائم ، مردود بأن الأفعال التى أسندت إليه ودانته عنها المحكمة غير مشروعة ونية الإجرام فيها واضحة مما لا يشفع للطاعن فيما يدعيه ، ويكون الحكم إذ اطرح دفاعه بأنه أنصاع لأمر رؤسائه قد بريء من قالة الخطأ في تطبيق القانون ، فلا يقدح في سلامة الحكم إعراضه عن دفاع ظاهر البطلان ، هذا فضلاً عن أن ما أثاره الطاعن الثانى من أن إكراها أدياً ومعنوياً ومادياً قد وقع عليه إذ إن أولاده الثلاثة يعملون بالشرطة ويخشى عليهم من سلطان الأول ، هو في حقيقته دفع بامتناع المسؤولية الجنائية لقيام حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون العقوبات ، وكان من المقرر أن الأصل في القانون أن حالة الضرورة التى تسقط المسؤولية هى التى تحيط بالشخص وتدفعه إلى ارتكاب الجريمة وقاية لنفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حوله ، وكان ما يدعيه الطاعن لا تقوم به حالة الضرورة ، فلا على الحكم إن هو التفت عنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة السببية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فيها إثباتاً أو نقياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى إليه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ولها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وهى لا تلتزم بنذب خبير آخر في الدعوى أو إعادة المأمورية أو الرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها تستحق الثقاتها إليه ، ومع ذلك فقد اطرحت المحكمة طلب الطاعنين إعادة المأمورية إلى الخبراء بأسباب سائفة . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى تقرير خبراء إدارة الكسب غير المشروع والأموال العامة بمصلحة خبراء وزارة العدل وأخذت به ، فإن النعى بعدم كفاية ونزاهة وموضوعية أعضائها يعد منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى وما تم فيها

من تحقيقات ، ولا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستتباط معتقدها مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان المشرع فيما نص عليه بالفصل الثالث من الباب الثالث من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بنسب الخبراء أو بالباب الثامن من قانون الإثبات الخاص بالخبرة قد خلا مما يلزم بنسب خبراء الجدول بوزارة العدل دون غيرهم فيما ترى المحكمة تحقيقته من مسائل متعلقة بالفصل فيما يطرح عليها من أقضية عن طريق أهل الخبرة . لما كان ذلك ، كان الحكم قد أورد مضمون تقريرى لجنة خبراء إدارة الكسب غير المشروع والأموال العامة بمصلحة خبراء وزارة العدل واللجنة المشكلة من قطاع التفتيش والرقابة بوزارة الداخلية فى معرض بيانه لواقعة الدعوى وسرد أقوال واضعيهما خلافاً لما زعمه الطاعنان الأول والثالث ، كما أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزاءه ، هذا إلى أنه لما كان عدم حلف أعضاء اللجنة المشكلة من قطاع التفتيش والرقابة بوزارة الداخلية اليمين القانونية - إن صح - ليس من شأنه أن ينال من عملها ، لما هو مقرر من أن عضو النيابة العامة بوصف كونه صاحب الحق فى إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر مأمورى الضبط القضائى فى الفصلين الأول والثانى من الباب الثانى منه ، بما فى ذلك ما تجيزه لهم المادة ٩٢ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفاهة أو بالكتابة بغير حلف يمين ولا على المحكمة إن هى أخذت به بحسبانه من أوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة لها وعنصرها من عناصرها ما دامت مطروحة على بساط البحث وكان يسع الدفاع تناولها بالمناقشة والتقنيد ، وما دام أن النيابة العامة قد باشرت تحقيق الواقعة بوصفها جنائية فتحقق بذلك ما يشترطه القانون فى مواد الجنايات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعنان الأول والثالث فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذى تربح منه وتربح الغير هو من الأمور الموضوعية التى يترك تقديرها لمحكمة الموضوع بغير معتب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أصل ثابت فى الأوراق ، وكان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن الأول أنه يعمل موطفاً عاماً - وزير الداخلية - وكذلك الثانى - يعمل مساعد أول وزير الداخلية - قد اتفقا وأصدر الثانى أوامره بتشغيل عدد من ضباط وأفراد

الشرطة ومهمات الوزارة بأرض المتهمين الأول والثالث بالمخالفة للقوانين واللوائح واستظهر في مدوناته اختصاصهما بالعمل الذي تربح منه الأول والثالث ، وكان لا يشترط في جريمة التربح أن يكون الموظف مختصاً بالعمل الذي تربح منه والغير ، بل يكفي أن يكون مختصاً بجزء منه بأي قدر من الاختصاص ولو كان يسيراً يكفي ويستوفى الصورة التي يتخذها اختصاصه بالنسبة للعمل ، ومن ثم فإن ما أثير في شأن اختصاص الأول والثاني بالعمل والصورة التي اعتمقتها المحكمة للواقعة لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى إلى قوله: ” ... وحيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى لانتقاد الاختصاص لمحكمة الجنح لكون أن الجريمة جنحة مؤثمة بالمادة ١٢١ من قانون العقوبات فمردود بأنه من المقرر عملاً بالمادة ٨٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية بأن من واجب المحكمة أن تطبق على الواقعة وصفها الصحيح دون أن تتقيد بوصف النيابة العامة لأنه بطبيعته ليس نهائياً ، ومن ثم فإن المحكمة بعد تمحيصها للوصف القانوني الذي اسبغته النيابة العامة على الدعوى ترى انطباقه على الوقائع المطروحة عليها لما له من أصل ثابت بالأوراق وعليه يكون اختصاص هذه المحكمة قد صادف صحيح القانون وأن معنى الدفاع في هذا الشأن يكون غير سديد ” . ومن ثم فإن ما أورده الحكم يكفي رداً على الدفع بعدم الاختصاص ويسوغ به رفضه ، هذا إلى أن النعى بأن الواقعة مجرد جنحة مؤثمة بالمادة ١٢١ من قانون العقوبات لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتمقتها المحكمة للواقعة وهدلاً في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب طالما أنها تناولت دفاعه وردت عليه رداً سليماً يسوغ به اطراحه . كما هو الحال في الدعوى المطروحة . كما أن المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ في قضائها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها مما يفيد ضمناً أنها اطرحتها ولم تعول عليها ، ومن ثم يكون ما يثار في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٩٩ من القانون رقم ٩٠١ لسنة ١٧٩١ في شأن هيئة الشرطة إذ نصت على أنه: ” .... يخضع الضباط بالنسبة للأعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية لقانون الأحكام العسكرية ، كما يخضع للقانون المذكور أمراء

ومساعدو الشرطة وضباط الصف والجنود ورجال الخفر النظاميين في كل ما يتعلق بخدمتهم وتوقع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة في هذا القانون أو في قانون الأحكام العسكرية ويحدد وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة جهات وزارة الداخلية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون المذكور والجهات المبينة فيه ، كما يصدر القرارات المنظمة لإنشاء السجون العسكرية الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة .... ” . فقد دلت بذلك أنها خاصة بالجرائم النظامية فحسب وليس أدل على ذلك من النص على أن توقيع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة في هذا القانون أو في قانون الأحكام العسكرية والجزاءات المنصوص عليها في قانون هيئة الشرطة سواء المتعلقة بالضباط أو بغيرهم كلها جزاءات تأديبية بحتة حتى جزاء الحبس أو السجن وفقاً لقانون الأحكام العسكرية المنصوص عليه في الفقرة ١١ من المادة ١٨ التي عدت الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أمناء الشرطة ، والفقرة ١١ من المادة ٢٩ الخاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها على ضباط الصف وجنود الدرجة الأولى وكذلك الفقرة ١١ من المادة ٦٩ الخاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها على رجال الخفر النظاميين ، ولا يتدح في ذلك ما جاء في المذكرة الايضاحية للمادة ٩٩ من القانون بأنه ” ..... وتوقع المحاكم العسكرية متى انعقد لها الاختصاص الجزاءات المقررة في هذا القانون أو في قانون الأحكام العسكرية فلها اختصاص تأديبي إلى ما لها من اختصاص جنائي .... ” ذلك أن الإحالة إلى الجزاءات المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية رقم ٥٢ لسنة ٦٦٩١ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ٨٦٩١ بما فيها من جزاءات شبه جنائية إنما يشمل فقط تلك الجزاءات المقررة للجرائم النظامية البحتة وليست العقوبات الجنائية بالمعنى الصحيح والمقررة لجرائم القانون العام ، وهذا المعنى واضح من صريح عبارات نص المادة ٩٩ من القانون المذكور والتي لا لبس فيها ولا غموض بل وهو ما يؤكد نص المادة الأولى من قانون هيئة الشرطة والذي جاء فيه أن الشرطة هيئة مدنية نظامية بوزارة الداخلية ، وما ورد بالمذكرة الايضاحية لهذه المادة والتي جاء بها: ” اختصت المادة الأولى من المشروع بتعريف هيئة الشرطة الواردة في المادة رقم ١ من القانون رقم ١٦ لسنة ٤٦٩١ من أن الشرطة هيئة مدنية نظامية وبذلك أكدت أن هيئة الشرطة هي هيئة مدنية ، فهي جهاز من الأجهزة المدنية بالدولة وليس جهازاً عسكرياً إلا أنها تفترق عن غيرها من الأجهزة المدنية في أنها

ليست مدنية بحته وإنما هي هيئة نظامية يسود تكوينها علاقات تختلف عن العلاقات المدنية البحتة وخاصة واجب المرؤوس في طاعة رئيسه وواجب الرئيس في قيادة مرؤوسيه والسيطرة على القوة الموضوعية تحت قيادته .... ” واذن فمتى كان ذلك ، وكانت المادة ٩٩ سالفه الذكر قد أتاحت لوزير الداخلية - بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة - تحديد جهات وزارة الداخلية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون المذكور ، كما ناطت به إصدار القرارات المنظمة لإنشاء السجون العسكرية الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة ، فإن هذا التفويض التشريعي ينحصر فيما نصت عليه هذه المادة ولا يجوز لوزير الداخلية أن يتعدى نطاقه بخلق اختصاصات أخرى غير المنصوص عليها في القانون رقم ٢٩٩ لسنة ٢٧٩١ الصادر بتاريخ ٤٢ من أبريل سنة ٧٧٩١ في شأن تنظيم القضاء العسكري متضمناً في المادة الأولى منه النص على اختصاص إدارة القضاء العسكري بتنفيذ قانون الأحكام العسكرية بالنسبة لأفراد هيئة الشرطة ، ومن ذلك إجراء التحقيق في جرائم القانون العام في الأحوال المنصوص عليها في المادة المذكورة ، والتصرف في هذه القضايا ، كما نصت في المادة الثالثة على أن تتولى فروع الادعاء العسكري اختصاصات النيابة العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٦٩١ وكذلك على اختصاص المحكمة العسكرية العليا بنظر الجنايات التي تدخل في اختصاص القضاء العسكري واختصاص المحكمة المركزية بنظر كافة الجنح والمخالفات التي تقع في اختصاصها طبقاً للقانون العام ، فإنه يكون قد خرج بذلك عن حدود التفويض التشريعي في كل ما نص عليه متعلقاً بجرائم القانون العام . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن صفة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي رهين بعدم وجود تضاد بينه ونص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه ، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول هو الواجب تطبيقه باعتباره أصلاً للائحة ، ومن ثم فإن ما ورد في قرار وزير الداخلية - على نحو ما سبق بيانه - يعد خروجاً عن التفويض المرسوم له في القانون لا يعتد به ولا يكون له أى أثر على اختصاصات النيابة العامة كاملة ، كما لا يكون له أدنى أثر على اختصاص المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة - دون سواها - بالفصل في كافة الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٦٤ لسنة ٢٧٩١ ، ليستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقباً عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى

قانون خاص ، واذ كان من المقرر أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق عليه أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، واذ كان الثابت أن قانوناً لاحقاً لم يصدر يستثنى أفراد هيئة الشرطة من اختصاص المعاكم العادية فيما يتعلق بجرائم القانون العام ، فإن القول بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى استناداً إلى القرار الوزاري سالف الذكر والقرارات المعدلة له غير جائز ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الجهل بالقانون أو الغلط في فهم تفسير نصوصه بعدم القصد الجنائي باعتبار أن العلم بالقانون وفهمه الصحيح أمر مفترض في الناس كافة وأن كان هذا الافتراض يخالف الواقع في بعض الأحيان من أن افتراض تمليه الدواعي العملية لحماية مصلحة الجموع والذي جرى قضاء - هذه المحكمة - محكمة النقض على أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكمل له مفترض في حق كافة ومن ثم فلا يتقبل الدفع بالجهل أو الغلط كذريعة لنفي القصد الجنائي . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون قد حكم عليهم عن جرائم نص عليها قانون العقوبات ولا يعتد بالجهل بأحكامها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون غير قويم ويفرض إبداء هذا الدفاع أمام محكمة الجنايات فلا يعدو أن يكون دفعا بالجهل بأحكام قانون العقوبات انزله منزله الجهل بالواقع الذي ينفي القصد الجنائي ، وهو بهذه المثابة دفاع قانوني ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل الدفع المبدى من الثاني بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بقرار ضمنى بأنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية من النيابة العامة ، واطرحه في قوله ” من المقرر أن الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية الذي يحوز الحجية التي تمنع من العودة الي الدعوى العمومية هو الذي تصدره سلطة التحقيق بعد اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق وأنه وإن جاز أن يستفاد الامر استنتاجاً من تصرف أو أي إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العقلي ذلك الأمر . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن النيابة العامة لدى مباشرتها للتحقيق لم توجه ثمة اتهام للأخرين الذين سئلوا في تحقيقاتها في الدعوى المطروحة ، وإنما وجهت الاتهام إلى المتهمين أثناء استجوابهم والوارد أسماؤهم بأمر الإحالة لأنهم ضالعون في الاتهام وارتكبوا

الوقائع المبينة به وأن الأوراق لا تشير من قريب أو بعيد لصدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى صريحا مدوناً بالكتابة أو تدل ظروف الحال استنتاجاً أن رأيها قد خلص إلى عدم إقامة أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية في ذات الدعوى قبل متهمين آخرين مماثلين لحالة المتهم الثاني ومن ثم يكون ما أثاره الدفاع في هذا الشأن غير سديد ” . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كان تصرف النيابة العامة لا يفيد على وجه القطع استقرار الرأي على عدم رفع الدعوى الجنائية فإنه لا يصح اعتبار تصرفها أمر بالأوجه لإقامة الدعوى لأن الأصل في هذا الأمر أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة فلا يصح استنتاجه من تصرف أو إجراء آخر إلا إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العقلي أن ثمة أمر بالأوجه لإقامة الدعوى وإذا كانت النيابة - بفرض صحة ما أثاره الطاعن - لم تحرك الدعوى الجنائية ضد آخرين شملتهم التحقيقات ، فإن ذلك بمجرد لا يفيد على وجه القطع واللزوم أن النيابة العامة قد ارتأت إصدار أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة لباقي المتهمين وأن تصرفاتهم صحيحة ومشروعة ، ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في هذا الشأن صحيحاً ، هذا إلى أنه لا يجدى الطاعن النعى بمساهمة آخرين في الجريمة - بفرض صحته - مادام ذلك لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجرائم المسندة إليه والتي دلل الحكم على متارفته إياها تدليلاً سائفاً ، فضلاً عن أن عدم توجيه الاتهام إلى ضباط آخرين ليس من شأنه أن يحول دون مساءلته عن الجرائم التي دين بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم - أيضاً - قد عرض لدفع الطاعن الثالث بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بصدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية وأطرحه في قوله ” وحيث أنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية ضد المتهم الثالث المذكور لسبق صدور أمر من جهة الفحص والتحقيق بإدارة الكسب غير المشروع بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية في الشكوى رقم ٢٢ لسنة ١١٠٢ سري كسب غير المشروع فهو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ويتعلق بالنظام العام . ولما كان من المقرر أن الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية الذي يحوز الحجية التي تمنع من العودة إلى الدعوى العمومية هو الذي تصدره سلطة تحقيق بعد اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق ولا يصح افتراضه أو أخذه بالظن وكان قرار هيئة الفحص والتحقيق يحفظ الشكوى هو أمر حفظ غير ملزم ولها حق الرجوع فيه . ولما كان ذلك ، وكان الثابت بالشكوى المقدمة لهيئة الفحص في

الكسب غير المشروع لم يتم التحقيق فيها ولم تكن مسبقة بأى إجراء من إجراءات التحقيق وتم حفظها ، ثم فإن هذه القرارات الصادرة بشأنها لا تعدو أن تكون أوامر بالحفظ غير ملزمة لجهة التحقيق ، بل لها حق الرجوع فيها بلا قيد أو شرط بالنظر إلى طبيعتها الإدارية ، يضاف إلى ذلك اختلاف وحدة الخصوم والموضوع والسبب في الشكوى المشار إليها عن الدعوى الماثلة ، وعليه يكون هذا الدفع قائم على غير أساس .. ” . لما كان ذلك ، وكان الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حججته التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً لم يبلغ فلا يجوز مع بقائه قائماً إقامة الدعوى الجنائية عن ذات الواقعة التي صدر فيها لأن له في نطاق حججته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ، والأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة ، إلا أنه قد يستفاد استنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الأمر . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على - المفردات المنضمة - وكتاب هيئة الفحص والتحقيق بإدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل أنه لم يجر ثمة تحقيق - بالمعنى سالف البيان - في الشكوى التي قدمت ضد الطاعن وآخرين - ليس من بينهم الطاعنان الأول والثاني - وأنها أمرت بحفظ تلك الشكوى ، وكان من المقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق - بغير تحقيق قضائي بالمعنى المشار إليه - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - لا يكون ملزماً لها بل لها حق الرجوع عنه بلا قيد أو شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية ، وهو على هذه الصورة يتمايز عن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية بعد أن تباشر تحقيقاً فيها ، فالأخير هو الذي يمنع من رفع الدعوى إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو تم إلغاؤه ، وإذا كانت المحكمة قد اعتنقت هذا النظر في الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - على نحو ما تقدم - فإنها تكون قد التزمت بصحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه ليس لازماً أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وإذا كانت أقوال شاهد الإثبات الثالث التي لا ينازع الطاعن في أن لها سندها من الأوراق ، لا تتعارض بل تتلاءم مع ما نقله الحكم عن تقرير لجنة خبراء إدارة الكسب غير المشروع والأموال العامة بمصلحة خبراء وزارة العدل ، وخلا الحكم مما يظاهر دعوى

الخلافاً بين الدليلين الفني والقولي ، كما أنه لا يلتزم بمتابعة دفاع الطاعن في هذا الشأن والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح واطرحه في قوله: ” عن طلب انتقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح عملاً بنص المادتين ٨١ مكرراً فترة أ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل والمادة رقم ٧ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ المعدل بالرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فمردود بأنه من المقرر بنص المادة ٨١ مكرراً (أ) من القانون المشار إليه أنه يجوز للمتهم التصالح في المخالفات والجناح الواردة على سبيل الحصر في تلك المادة كما أنه يجوز التصالح مع المستثمر في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات التي ترتكب منه بصفته أو بشخصه أو التي اشترك في ارتكابها وذلك في نطاق الأنشطة المنصوص عليها في هذا القانون ، ولما كان الثابت بالأوراق أن الجرائم المسندة للمتهمين جنایات لا ينطبق عليها نص المادة ٨١ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية وليست من بين الجرائم سائلة البيان أما بالنسبة للمادة ٧ مكرراً فهي تنطبق على المستثمر سواء بصفته أو بشخصه أو المشترك في ارتكابها شريطة أن تكون في نطاق الأنشطة المنصوص عليها في قانون الاستثمار ، في حين أن الجرائم التي ارتكبها المتهمين تخرج عن أنشطة هذا القانون وعن طبيعة وظائفهم وهو ما لا ينطبق على الواقعة محل الاتهام ومن ثم يكون الدفع غير سديد ... ” . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم يكفي لاطراح هذا الدفع ، وإذا كان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافق به جريمة الاضرار عمداً بالمال العام بكافة أركانها والمؤتممة بنص المادة ٦١١ مكرراً من قانون العقوبات ، كما هي معرفة به في القانون ، فإن النعى بأن الواقعة لا تشكل جريمة الاضرار عمداً بالمال العام لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها المحكمة للواقعة . لما كان ذلك ، وكان البين أن الحكم قد استبعد قيمة ٠١٪ مصروفات إدارية لانتهاء ما يوجبها ، وكان من الثابت أن الطاعنين الأول والثالث لم يبيئا أسماء الشهود الذين طلبوا سماعهم وسبب طلبهم للشهادة ، بل جاء قولهما مرسلأ غير محدد ، فإن نعيهما لا يكون مقبولاً لما هو مقرر من أن شرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محددأ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته

أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان ما أثير فى شأن القضاء فى دعوى مماثلة ببراءة شخص آخر مردود بأن تقدير الدليل فى دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى للحكم فى منطوقه دون الأدلة المقدمة فى الدعوى ، ولانتفاء الحجية بين حكمين فى دعويين مختلفتين من حيث الخصوم أو الموضوع أو السبب فى كل منهما . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم انقاله الرد على دفاع الطاعن بىطلان تحقيقات النيابة بدعوى عدم اختصاصها لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أغفل فيما قضى به القضاء بقيمة الأجور المستحقة لمن استخدموا بغير حق كعقوبة تكميلية تحمل فكرة التعويض المدنى ، بيد أن هذه المحكمة - محكمة النقض - لا تملك تصحيح هذا الخطأ - مع كون الطاعنين هم المحكوم عليهم - لما فى ذلك من إضرار بهم ، إذ من المقرر أنه لا يصح أن يضار الطاعن بطعنه . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعنون فى أسباب طعنهم إما دفاع قانونى ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب لا على محكمة الموضوع إن هى التفتت عنه أو خطأ فى الإسناد غير مؤثر فى عقيدة المحكمة أو دفاع موضوعى لا يعيب حكمها إن هى لم تورد أو ترد عليه اكتفاء منها بما أوردته من أدلة الثبوت السائغة التى عولت عليها فى قضائها بالإدانة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول طعن المحكوم عليهم شكلاً وفى الموضوع برفضه .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

القضية رقم ١٤٩٣٤ لسنة ٨٣ (ق) بتاريخ ٢٠١٤/٢/٤

الطعن رقم ١٤٩٣٤ لسنة ٨٣ ق جلسة ٢٠١٤/٢/٤

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

الثلاثاء ( أ )

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ فتحى جودة عبد المقصود ” نائب رئيس المحكمة ”

وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد سعيد و عثمان متولى حسن

محمد متولى عامر و أحمد أحمد محمد خليل

نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / تامر عابدين .

وأمين السر السيد / محمد على محمد .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الثلاثاء ٤ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٥ هـ الموافق ٤ من فبراير سنة ٢٠١٤ م .

أصدرت الحكم الآتى:

فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ١٤٩٣٤ لسنة ٨٢ التضائية

المرفوع من:

” محكوم عليهم ” حسن عيد

حبيب إبراهيم حبيب العادلى

الحميد أحمد فرج

محمد باسم أحمد لطفى محمد

ضد

”مطعون ضدها“

النيابة العامة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية رقم ١٤٨١ لسنة ٢٠١١ قسم أول أكتوبر ( والمقيدة بالجدول الكلى برقم ٨٨٧ لسنة ٢٠١٢ ) بوصف أنهم في غضون الفترة من ١٨ من سبتمبر لسنة ٢٠٠٧ حتى ٢٥ من يناير لسنة ٢٠١١ بدائرة قسم أول أكتوبر - محافظة الجيزة: -

أولاً المتهم الأول: - بصفته موظفاً عمومياً - وزير الداخلية - حصل لنفسه دون حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته بأن أصدر أوامره بصفته الوظيفية بتشغيل عدد من مجندي وأفراد الشرطة بقطاع قوات الأمن الذي يرأسه المتهم الثاني في أعمال الزراعة والانشاءات بالأراضي المملوكة له بمدينة ٦ أكتوبر واستخدام عدد من سيارات الشرطة في هذا الغرض بالمخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها فحصل بذلك دون حق على ربح مقداره ٧٧٦، ٢٢٧، ٢٢٧ جنيهاً ( مليونين ومائتين وسبعة وثلاثين ألفاً وسبعمائة وستة وسبعين جنيهاً ) يمثل تكلفه ما تم استخدامه من سيارات الشرطة وأجور العاملين على النحو المبين بالتحقيقات .

ثانياً: المتهم الثاني: ١ - بصفته موظفاً عمومياً - مساعد أول وزير الداخلية لقطاع قوات الأمن - حصل لغيره دون حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته بأن أصدر أوامره بصفته الوظيفية بتشغيل عدد من مجندي وأفراد الشرطة التابعين لجهة عمله بالمخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها في أعمال الزراعة والانشاءات بقطعة الارض المملوكة للمتهم الثالث واستخدام عدد من سيارات الشرطة في هذا الغرض فربحه دون حق بمبلغ مقداره ١٥٥، ٢١١ جنيهاً ( ثلاثمائة وأحد عشر ألفاً ومائة وخمسة وخمسين جنيهاً ) يمثل تكلفه ما تم استخدامه من سيارات الشرطة وأجور العاملين على النحو المبين بالتحقيقات .

٢ - اشترك بطريقتي الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة موضوع التهمة الميينة باليند أولاً بأن اتفق معه على تنفيذ الأعمال موضوع الاتهام المذكور وساعده بأن أصدر أوامره لرؤوسيه بتنفيذ تلك الأعمال فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة على النحو المبين بالتحقيقات .

ثالثاً: المتهم الثالث: - اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثانى فى ارتكاب الجريمة موضوع التهمة الميئة بالفقرة (١) بند (ثانياً) بأن اتفق معه على تشغيل جنود وأفراد وسيارات الشرطة التابعين لقطاع قوات الأمن رئاسة المتهم الثانى بالمخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها فى إقامة الأعمال الانشائية والزراعية بقطعة الأرض المملوكة له وساعده بأن أمده ببيانات وطبيعة الأعمال المطلوبة فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة على النحو المبين بالتحقيقات .

رابعاً المتهمان الأول والثانى: - بصفتهم سائلة البيان أضرا عمداً بأموال ومصالح الجهة التى يعملان بها ضرراً جسيماً بأن حملا جهة عملهما تكلفة نقل مجندي وأفراد قطاع قوات الأمن بسيارات الشرطة وتشغيلهم فى أعمال الزراعة والإنشاءات الخاصة بقطع الأراضى المملوكة للمتهمين الأول والثالث بمدينة ٦ أكتوبر الأمر الذى ترتب عليه ضرر مادي مقداره ٢,٥٤٨,٩٣١ جنيهاً ( مليونين وخمسمائة وثمانية وأربعين ألفاً وتسعمائة وواحد وثلاثين جنيهاً ) على النحو المبين بالتحقيقات .

خامساً: المتهمون جميعاً: - بصفتهم موظفين عموميين استخدموا بغير حق اشخاصا فى غير الأعمال التى جُمعوا لها بمقتضى القانون بأن استخدموا المجنى عليه العقيد /حسام جلال حامد المهندس بإدارة الأشغال بالإدارة العامة لقوات الأمن وآخرين من أفراد ومجندى قطاع قوات الأمن بوزارة الداخلية - مينة أسماؤهم بالتحقيقات - فى أعمال البناء والزراعة والإنشاءات وقيادة سيارات الشرطة بقطع الأراضى الخاصة للمملوكة للمتهمين الأول والثالث حال كونهم من أفراد وجنود الشرطة المكلفين بحفظ الأمن والنظام فنفذوا تلك الاعمال البالغ قيمة أجورهم عنها مبلغ ٥٠٠ ٨٦٤, ( ثمانمائة وأربعة وستين ألف وخمسمائة جنيه ) على النحو المبين بالتحقيقات .

وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقيتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً فى ٢ من فبراير لسنة ٢٠١٢ وعملاً بالمواد ٤٠/ ثانياً ، ثالثاً ، ١/٤١ ، ١١٥ ، ١١٦ مكرراً/ ١ ، ١١٨ ، ١١٨ مكرراً ، ١١٩ بند (أ) ، ١١٩ مكرراً/ بند (أ) ، ١٣١ من

قانون العقوبات وبعد إعمال نص المادتين ٢٧، ٢٢/٢ من ذات القانون والمادة ١٧ من ذات القانون بالنسبة للطاعن الثالث .

أولاً: - بمعاقبة المتهم الأول بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه والعزل من وظيفته .

ثانياً: - بمعاقبة المتهم الثاني بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه والعزل من وظيفته .

ثالثاً: - بمعاقبة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة وعزله من وظيفته لمدة سنتين .

رابعاً: - بتغريم المتهم الأول بقرامة نسبيه مبلغ ٢٠٧٤٠٠٥ جنياً ( مليونين وأربعة وسبعين ألفاً وخمسة حزيهات ” والمتهم الثالث مبلغ ٢٨٣٥٧٥ جنيه ( مائتين وثلاثة وثمانين ألفاً وخمسمائة وخمسة وسبعين جنياً ” وبتضامن المتهم الثاني مع كل من المتهم الأول والثالث في المبلغ المقضى به عليه .

فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض في ١٢ من فبراير لسنة ٢٠١٢ .

وطعن المحكوم عليه الثالث في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٥ من فبراير لسنة ٢٠١٢ .

وأودعت ثلاث مذكرات بأسباب الطعن عن الطاعن الأول الأولى في الأول من إبريل لسنة ٢٠١٢ موقع عليها من الأستاذ / عصام محمدى على عبد الله اليطاوى المحامى .

والثانية في ٢ من إبريل لسنة ٢٠١٢ موقع عليها من الأستاذ / محمد عيد الفتاح إبراهيم الجندى المحامى .

والثالثة في ٢ من إبريل لسنة ٢٠١٢ موقع عليها من الأستاذ / فريد عباس حسن الديب المحامى .

كما أودعت مذكرتان بأسباب الطعن عن الطاعن الثاني الأولى في ٢٧ من فبراير لسنة ٢٠١٢ موقع عليها من الأستاذ / محمد عيد الفتاح محمد فوزى المحامى .

والثانية في ١٢ من مارس لسنة ٢٠١٢ موقع عليها من الأستاذ / بهاء الدين أبوشقه المحامى .

كما أودعت مذكرتان بأسباب الطعن عن الطاعن الثالث الأولى في ٦ من مارس لسنة ٢٠١٣ موقع عليها من الأستاذ / نبيل مدحت سائم المحامى .

والثانية في ٢ من إبريل لسنة ٢٠١٣ موقعاً عليها من الأستاذ / محمد عبد الفتاح إبراهيم الجندي المحامى .

وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن طعن المحكوم عليهم قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن الطاعنين - في جملة تقارير أسبابهم - ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهم بجريمة الحصول لنفسه على ربح من أعمال وظيفته ، والإضرار عمداً بالمال العام ، واستخدام أشخاص في غير الأعمال التى جُمعوا لها بمقتضى القانون ، وثانيهم - بالاشتراك مع الأول - بجريمة الحصول لغيره - بغير حق - على ربح من أعمال وظيفته ، والإضرار عمداً بالمال العام ، واستخدام أشخاص جمعهم في غير ما جُمعوا له قانونياً ، وثالثهم بجريمة الاشتراك في التريب ، واستخدام أشخاص في غير ما جُمعوا له قانوناً ، قد شابه التصور والتناقض في التسبيب ، وران عليه البطلان والفساد في الاستدلال وعابه الإخلال بحق الدفاع ، والخطأ في تطبيق القانون ، ومخالفة الثابت في الأوراق ، ذلك أنه خلا من بيان واقعة الدعوى وأدلتها ، وأركان الجرائم التى أسندت إليهم وعناصرها ، وجاء في عبارة عامة مرسلة مجهلة ، فضلاً عن تناقضها واضطرابها بما يكشف عن اختلال فكرة الحكم عن عناصر الدعوى ، ولم يدل على اشتراك الأول والثاني بالاتفاق والمساعدة دون استظهار عناصر ذلك الاتفاق وتلك المساعدة ، ومدى توافر قصد الاشتراك بما ينبئ عن عدم إحاطة المحكمة بواقعة الدعوى والإلمام بها عن بصر وبصيرة ، كما لم يدل الحكم على اشتراك الثالث مع الثاني في ارتكاب جريمة التريب ، فلا صفة للثالث ولا اختصاص بتشغيل الأفراد والسيارات التى يختص بها الثاني و الذى لم يكلف من الأول بذلك

مما دعاه للدفع بانتفاء أركانها ، فضلاً عن قيام الأول والثالث بسداد كافة النفقات والأجور التي قررتها لجان الخبرة المختلفة ، باعتبار أن القائمين بالعمل مدنيون لا علم للطاعنين بكونهم من أفراد أو سيارات الشرطة مما ينفي القصد الجنائي لديهما ، فضلاً عن بطلان تحقیقات النيابة وأمر الإحالة ، وأعرض الحكم عن الدفع ببطلان الدليل المستمد من أقوال المجندين ، وكذا أقوال كل من جمال أحمد إبراهيم ، حسام جلال لصدورها عن إكراه معنوي وتهديد ووعد بغية العبث بالأدلة والشهادة على نحو معين ، وكذا طلب سماع شهود ولم يحقق ذلك أو يرد عليه ، وكذلك الدفع باستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، ولم يورد أقوال الشاهد تامر عباس الذي لم يجزم بعلم الأول بالجريمة أو القائمين بالعمل وأحال في بيانها لأقوال الشاهد الثالث رغم اختلافها ، وحصل أقوال الشاهد / حسن عبد المنعم على نحو يخالف صريح عبارتها ، كما اجتزأ أقوال الطاعنين الأول والثالث ، كما أن واقعة الدعوى لا تعدو أن تكون مخالفة إدارية انضباطية ، وأن بالأوراق جريمة واحدة هي تريبح الطاعن الأول ، وقصر الحكم في بيان أركان جريمة السخرة المؤتممة بالمادة ١٢١ من قانون العقوبات وأسماء المجنى عليهم بها ، ولم يحدد النشاط المؤتم الذي أتاه الأول والثالث ونية التريبح والاضرار بالمال العام لديهما وهو ما تمسكوا به في دفاعهم فضلاً عن أن أقوال الثاني تبنى عن أنه كان يريد تفتيق الاتهام للثالث والأول ، وعوّل على أقوال الشاهد / حسام جلال الذي قرر أن الطاعن الثاني هو من أمره بإحضار المجندين وأن ينسب ذلك للطاعن الأول ، كما أن الشهود من الثامن حتى الرابع عشر لم يجزم أيهم أن الأول يعلم بطبيعة العاملين أو قيام الثاني باستخدام سيارات الشرطة والمجندين بلا أجر ، كما لم يجزم الشاهد / يسرى محجوب بذلك ، وعوّل الحكم على أقوال شهود نفى كل منهم حصوله على أجر وهو ما لا يكفي دليلاً على مساهمة الطاعن الثاني في تريبح الغير والاضرار بالمال العام ، ولم يقدم الشاهد / طه عوض دليلاً على ثبوت الاتهام وجاءت تحرياته غير الجادة ترديداً لأقوال الشاهد / يسرى محجوب والطاعن الثاني الذي ظهر خلافه مع الطاعن الأول ومن ثم دفع بعدم جديتها فضلاً عن دفاتر وصور تم العبث بها طعن عليها بالتزوير وأيضاً لبطلان تحريزها ، كما لم تتوصل تلك التحريات لدليل على الاتفاق على ارتكاب الثاني لتلك الجرائم أو ما حصله من تكاليف وأجور وكُنه خلافه مع الأول ، والتقت الحكم عن دفعه بانعدام مسؤوليته للإكراه الذي وقع عليه ويمثل

أحد حالات الضرورة المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون العقوبات ، فضلاً عن إنتفاء رابطة السببية بين ما نسب للأول والثاني وما قارفه الآخرون ، وعمول الحكم على أقوال رئيس وأعضاء لجنة خبراء وزارة العدل رغم عدم دقتها ، وكذا تقرير خبراء وزارة الداخلية ، وخبراء إدارة الكسب غير المشروع والأموال العامة التي لم تحدد المبالغ موضوع التبرج ودون إيراد ما يكفى من مضمونهما ، وكذا تقرير قطاع التفتيش بوزارة الداخلية رغم بطلان تشكيل اللجنة وعدم حلفهم اليمين ومن ثم دفع ببطلان تلك التقارير التي اعتمدت على أسس حسابية غير دقيقة وأدلة ظنية وقتية طالها العيب ، وهو ما حدا بالأول والثالث لطلب لجنة خبراء مقابرة - لم تجبه المحكمة ، كما اطرح الحكم بما لا يسوغ دفع الثاني بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى لكون المتهمين ضباط شرطة ، والأول بعدم اختصاصها نوعياً بنظر جريمة المادة ١٢١ من قانون العقوبات فهي لا تعدو جنحة تختص بها محكمة الجنج ، وكذا دفع الثاني والثالث بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بقرار ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل ضباط نسبت لهم وقائع مماثلة نُفذت امتثالاً لأمر رؤسائهم ، فضلاً عن إغفال دفاع الثاني باعتقاده بمشروعية ما قام به نفاذاً لأمر رؤسائه وهو سبب من أسباب الإباحة المنصوص عليها بالمادة ٦٢ من قانون العقوبات ، هذا وقد دفع الطاعن الثالث أيضاً بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبله لسبق صدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية من شعبة الفحص والتحقيق بجهاز الكسب غير المشروع في الشكوى رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١ سرى دلالة على إنتفاء حصوله على منفعة لنفسه أو لغيره استقلالاً لوظيفته ، كما أعرض الحكم عن الدفع بتناقض الدليل الفنى (تقرير إدارة الكسب غير المشروع ) مع الدليل القولى (شهادة الثالث ) ، هذا إلى أن جريمة الاشتراك في التبرج قد انتضت بالتصالح عملاً بنص المادتين ١٨ مكرراً فقرة ”أ“ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٧ مكرراً من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار لرد الأموال موضوع الاتهام ، وأخيراً لم تعرض المحكمة للدفاع المبدى في المذكرات وحوافظ المستندات بخصوص الاختصاص الوظيفى وأركان الجرائم موضوع الاتهام ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أنه في الفترة ما بين شهر سبتمبر سنة ٧٠٠٢ وحتى يناير سنة ١١٠٢ وبناء على اتفاق المتهمين الأول والثاني - الطاعنان الأول والثاني - على استخدام الضباط والمجندين والأفراد رئاسة المتهم الثاني بوزارة الداخلية وكذلك معدات وسيارات الشرطة التابعة لقطاع قوات الأمن التي تولها شهود الإثبات من السابع بعد المائة حتى السابع والثلاثين بعد المائة وغيرهم ، في إقامة منشآت وزراعات في الأرض المملوكة للمتهم الأول ، إذ قام المتهم الثاني بصفته مساعد وزير الداخلية لقطاع قوات الأمن بتكليف الشاهد الخامس عشر وهو مهندس بإدارة الأشغال وعدد كبير من أفراد ومجندي القطاع بتنفيذ إنشاءات وزراعات بأرض المتهم الأول وتمثل ذلك في إقامة ” فيلا ” وإنشاءات وزراعات بأراضي المتهم المذكور ، كما كلفه بتشطيب ” فيلا ” سكنية وإنشاءات وزراعات في أراضي خاصة ومملوكة للمتهم الثالث - الطاعن الثالث - قائد حراسة وزير الداخلية ، وقد تأكد تنفيذ تلك الأعمال بمعرفة الشهود من الخامس عشر حتى السادس بعد المائة وآخرين من مجندين وأفراد قوات الأمن ، وأن المتهم الثاني تردد بنفسه على مواقع العمل لمتابعة الأعمال التي تتم بها ، والتي أعد بعض تصميماتها ورسوماتها الشاهد الثاني ، كما أشرف على تنفيذها ، وأن أياً من القائمين بتلك الأعمال لم يحصل على ثمة أجر مقابل عمله ، وأن لجنة من خبراء إدارة الكسب غير المشروع والأموال العامة بمصلحة خبراء وزارة العدل - منتدبة من النيابة العامة - أثبتت أن قطعة أرض مساحتها ٦٢,٢ فدان خاصة بنجل المتهم الأول تقع بطريق الواحات البحرية ، وقطعة أرض أخرى مساحتها ٥١ فدان ، وأخرى مساحتها ٢,٧١ فدان مملوكة أيضاً للمتهم الأول وعلى تلك المساحات تمت الأعمال والإنشاءات والزراعات محل الاتهام ومجمل ما تم من أعمال وإنشاءات قام بها المجندون بلغت قيمتها ٠٨٢٦٣٤ جنيهاً كما أثبتت اللجنة أن قطعة أرض مساحتها خمسة أفدنة مملوكة للمتهم الثالث تمت بها أعمال وإنشاءات وزراعات متنوعة قدرت قيمتها ٠٢٤٤٥ جنيهاً ، وخلصت اللجنة من ذلك إلى تطابق أقوال الشهود مع ما انتهت إليه ، كما ثبت من تقرير لجنة قطاع التفتيش والرقابة بوزارة الداخلية وبحثها في الفترة من ٨١ سبتمبر سنة ٧٠٠٢ وحتى ٥٢ يناير سنة ١١٠٢ أن قيمة تشغيل سيارات وزارة الداخلية وأجور السائقين والعاملين وهو ما حصل عليه المتهمان الأول والثالث في هذا المجال بلغ ٠٢١١٧٨١ جنيهاً دون وجه حق يضاف إليها نسبة ٠١٪ مصروفات إدارية ليكون

اجمالي المبلغ ٢٢٢٨٥٠٢ جنيه يخص المتهم الأول منها مبلغ ٦٩٤١٠٨١ جنيه ويخص المتهم الثالث مبلغ ٥٢٧٦٥٢ جنيه ، وقد ثبت للجنة المذكورة أن دفاتر تحركات السيارات تتوافق وجهاتها وأوقات عملها إجمالاً مع ما قرره الشهود ، وقد أقام الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة وصحة نسبتها إلى المتهمين أدلة استماتها من أقوال شهود الإثبات ومما ثبت بتقرير لجنة خبراء إدارة الكسب غير المشروع والأموال العامة بوزارة العدل ولجنة قطاع التفتيش والرقابة بوزارة الداخلية ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان البين مما أورده الحكم على السياق المتقدم أنه أورد واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم التريب والاضرار عمداً بأموال الجهة التي يعملون بها ، وأورد على ثبوتها في حق المتهمين أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وجاء استعراض المحكمة لأدلة الدعوى على نحو يدل على أنها محصتها التمحيص الكافي وأملت بها إماماً شاملاً يفيد أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، مما ينفي عن الحكم شائبة الابهام والتعميم والإجمال والتجهيل ، وعدم الإلمام بوقائع الدعوى ومستنداتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جناية التريب المنصوص عليها في المادة ٥١١ من قانون العقوبات تتحقق متى استغل الموظف العام أو من في حكمه بالمعنى الوارد في نص المادة ٩١١ مكرراً من قانون العقوبات وظيفته ، بأن حصل أو حاول أن يحصل لنفسه على ربح أو منفعة يحق أو بغير حق أو لغيره بدون حق وذلك من عمل من أعمال وظيفته ففي هذه الجريمة يتمثل استغلال الوظيفة العامة من خلال العمل على تحقيق مصلحة خاصة من ورائها فهناك تعارض لا شك فيه بين المصلحة الخاصة التي يستهدفها الموظف العام لنفسه أو لغيره ، وبين المصلحة العامة المكلف بها وتحقيقتها في نزاهة وتجرد غير مبنغ لنفسه أو لغيره ربحاً أو منفعة فهذه الجريمة من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة لأنها تعرض المصلحة العامة للخطر من تريب الموظف العام من ورائها ، ولا يحول دون توافر هذا الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقي أو لا يتمثل في خطر حقيقي فعلى ، فهو خطر مجرد بحكم التعارض بين المصلحتين العامة والخاصة ، كما لا يشترط لقيام جريمة التريب الحصول فعلاً على الربح أو المنفعة ، وإنما يكفي لقيامها مجرد محاولة ذلك

حتى ولو لم يتحقق الربح أو المنفعة ، ومن ثم فإن الحكم إذ أثبت أنه قد استخدم الأفراد سائقي الذكر ومنهم الشهود من الرابع عشر وحتى السابع والثلاثون بعد المائة ، والسيارات والجرارات والمقطورات وهي مملوكة لوزارة الداخلية بناء على تعليمات مباشرة من المتهم الثاني نفاذاً لاتفاقه مع المتهم الأول ، والذي زاد على ذلك عرضه على المتهم الثالث استغلال بعض ما سلف في أرضه لإنشاءات وتشطيبات سبق بيانها وقام فعلاً بتنفيذ ذلك دون أن يدفع مقابلًا نقدياً لذلك ، إضافة إلى المهمات الخاصة بوزارة الداخلية واستغلالها في تلك الأعمال ، وذلك توصلًا لشغل مناصب أعلى في هيئة الشرطة أعلى من أقرانه إضافة لعمله ، ثم مد خدمة في الدرجة التي يشغلها لمدة سنتين بعد بلوغه السن القانونية للتقاعد ، كما أثبت الحكم أن إرادة المتهمين قد اتجهت إلى تحقيق منفعة خاصة لهم على حساب المصلحة العامة رغم تعارض المصلحتين بدلالة تردد المتهم الأول على موقع العمل واتفاق المتهم الثاني مع الثالث على اتمام الانشاءات لديه لتحقيق منفعة خاصة للأول والثالث ، فضلاً عما قرره الشاهد السادس عشر من أنه كان يتم استبدال اللوحات المعدنية لسيارات الشرطة التي استخدمت في أرض المتهمين الأول والثالث بالتنسيق بين المتهمين الثاني والثالث لإخفاء أمر استخدام سيارات الشرطة في أعمال لا يجوز استعمالها فيها ، وعند اكتشاف ذلك حاول المتهم الثاني إخفاء الأدلة ، وطلب ذلك هاتقياً من الشاهد الخامس عشر حال سؤاله أمام النيابة العامة وتأسيساً على ذلك انتهت المحكمة إلى أنه قد ثبت لديها أن المتهم الأول استغل سلطاته وحصل لنفسه دون وجه حق على منفعة من عمل من أعمال وظيفته ، وأن المتهم الثاني مكنه من ذلك بالاتفاق معه ومساعدته بإصدار أوامر تشغيل الأفراد والمجندين ومهمات وزارة الداخلية مخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها ، وكذلك الأمر بالنسبة للعمل في أرض المتهم الثالث بصفته ضابط شرطة وقائد حراسة المتهم الأول ، وهو ما ترتب عليه ضرراً عمدياً حقيقياً حالاً ومؤكداً وثابتاً على وجه اليقين بأموال جهة عملهم ، إضافة إلى أن من عملوا بتلك الأرض لم يتقاضوا أجراً ، الأمر الذي قرره الشهود من الرابع عشر حتى السابع والثلاثين بعد المائة ، وهو ما تتوافر به سائر الأركان القانونية لجناية التربح المنصوص عليها في المادة ٥١١ من قانون العقوبات في حق الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أعمال حكم المادة ٦١١ مكرراً من قانون العقوبات يتطلب توافر أركان ثلاثة الأول: أن يكون المتهم موظفاً عاماً بالمعنى الوارد في

المادة ٩١١ مكرراً من قانون العقوبات ، والثاني: الإضرار بالأموال والمصالح المعهودة إلى الموظف سواء كانت تلك الأموال والمصالح للجهة التي يعمل بها أو للغير المعهود بها إلى تلك الجهة ولو لم يترتب على الجريمة أى نفع شخصى له ، والثالث: القصد الجنائى وهو اتجاه إرادة الجانى إلى الإضرار بالمال أو بالمصلحة ، فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الإهمال واذ أثبت الحكم فى حق الأول والثانى توافر أركان تلك الجريمة ودل على ثبوتها فى حقهما بما لا يمارى الطاعن فى أن له أصله الثابت فى الأوراق ، وكان ما أورده الحكم سائفاً ويستقيم به قضاؤه ، فإن ما يثار من منازعة فى سلامة ما استخلصه الحكم من واقع أوراق الدعوى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعنين الأول والثانى بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات ، وهى عقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة التريب التي دانها الحكم عنها ، ولا مجال لمناقشة التصور فى بيان أركان جريمتى الاضرار عمداً بالمال العام أو استخدام أشخاص فى غير الأعمال التي جُمعوا لها قانونياً ، كما أن السداد اللاحق على قيام جريمة التريب لا يؤثر على المسئولية الجنائية . لما كان ذلك ، وكان اليين من مدونات الحكم أن ما أورده بياناً لواقعة الدعوى والظروف التي أحاطت بها والأدلة التي ساقها وعول عليها فى الإدانة وما خلص إليه فى مقام التدليل على قيام الجرائم فى حق الطاعنين ، يتوافر به قيام القصد الجنائى لتلك الجرائم التي دانهم بها ، ويستقيم به اطراح ما أثير فى هذا الشأن ، ذلك أنه من المقرر أن تقدير قيام القصد الجنائى أو عدم قيامه يعد مسألة متعلقة بالوقائع وتفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ، وينحل ما يثار فى هذا الشأن جدلاً موضوعياً فى وقائع الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، هذا إلى أن الحكم قد دان الطاعن الأول بوصفه فاعلاً أصلياً فى الجريمة فلا يقبل ما يثار عن معاقبته باعتباره شريكاً وانتفاء أركان الاشتراك فى حقه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاتفاق على ارتكاب الجرائم لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل إرادة المساهمين ولا يشترط لتوافره مضى وقت معين ومن الجائز عملاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيماً لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قد قصد

قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة واسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة ، وأنه يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلاً أصلياً أن يساهم في الجريمة بفعل من الأفعال المكونة لها ، وكان ما أورده الحكم كافياً بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على ارتكاب الجرائم المسندة إليهم ، من صدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها ، وأن كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها وقارف فعلاً من الأفعال المكونة لها ، كما أنه من المقرر أن الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يكون باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يتبع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضى إذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه ، وكان الحكم قد دلل في أسباب سائفة وبأدلة قولية وفنية على ما يكشف عن اعتماد المحكمة باشتراك الطاعن الثانى مع الأول ومعها الطاعن الثالث في ارتكاب جريمة التريخ المنصوص عليها في المادة ٥١١ من قانون العقوبات ، فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ، وليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك بطريق الاتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بقيام الاشتراك أن تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملاساتها ما دام في تلك الوقائع ما يسوغ الاعتماد بوجوده ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق الواقعة أو استحاله حصولها على نحو معين من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل رداً صريحاً من المحكمة ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، فضلاً عن أن المحكمة عرضت لما أثير في هذا الشأن واطرحته برد سائغ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة والذي من شأنه أن يجعل الدليل متساقطاً لا شئ فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليه ، وإذا اعتنق الحكم صورة واحدة لواقعة الدعوى ثم ساق أدلة الثبوت التي استمد منها عقيدته دون تناقض ، فإن ما أثير في هذا لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان دور الطاعن الثالث قد اقتصر على الاشتراك في جريمة التريخ ولا محل لتوافر صفة ما في حقه أو وجوب التحقق من اختصاصه أو حصوله على ربح أو منفعة من وراء ذلك ، هذا فضلاً عن الدفع بأن الثالث لم يستخدم أشخاصاً



وشهدوا بما عنّ لهم من أقوال في ظروف شابتها الطمأنينة وبغير خوف أو رهبة ولم يشر أيهم إلى أن إكراهاً ما قد وقع عليهم وفي حضور المدافعين عن الطاعنين ، ومن ثم تكون دعوى الإكراه التي تثار نعباً على الحكم دفاعاً مرسلأ عارياً من دليل يظاھرہ أو واقع يسانده لا على المحكمة إن هي التفتت عنه ولم توردہ أو ترد عليه ، فضلاً عن أن الدفاع لم يحدد ماهية الإكراه الذي تعرض له الشهود ومداه ومصدره ، ويكون ما أثير في هذا الشأن لا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة الدعوى وعناصرها ، وأن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تعرض عما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، هذا فضلاً عما سلف بيانه من أنه لتلك المحكمة وزن أقوال الشهود وتقديرها تنزلها المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وهي متى أخذت بأقوال شاهد دل على اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وأن تناقض الشاهد واختلاف رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته ، مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه – كحال الحكم في الدعوى المطروحة – وللمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت أقواله أمامها ، كما أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يُنبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها منتجة في اكتمال اعتقاد المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، ولا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان جماع ما أورده الحكم من أدلة وقرائن اطمأنت إليها المحكمة يسوغ ما رُتب عليه ويصح استدلال الحكم به على ثبوت وقائع الترحيح والاضرار عمداً بالمال العام واستخدام اشخاص جُمعوا قانوناً في غير ما جُمعوا له بغير حق ، ومن

ثم يكون ما يثار في هذا الصدد غير سديد - لما كان ذلك ، وكان لا يلزم قانوناً إيراد النص الكامل لأقوال الشاهد التي اعتمد عليها الحكم بل يكفي أن يورد مضمونها ، فلا يقبل النعي على المحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أوردته منها وعولت عليه ما يعنى أنها اطرحت ما لم تشر إليه منها ، لما للمحكمة من حرية تجزئة الدليل والأخذ منه بما ترتاح إليه والالتفات عما لا ترى الأخذ به ، مادامت أنها قد أحاطت بأقوال الشهود ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفحواها أو مسخ لها بما يحيلها عن معناها أو يحرفها عن مواضعها - كحال الحكم المطعون فيه - وينحل ما يثار في هذا الصدد إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض ، كما أنه لا يصح النعي على الحكم أنه اجتزأ أقوال الأول والثالث مادام لم يعول على ما تضمنته تلك الأقوال ، وخلا محضر الجلسات من ثمة دفاع لهما في هذا الخصوص - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيانه لشهادة شاهد إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتضت به ، بل حسيها أن تورد منها ما تظمنن إليه وتطرح ما عداه ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ، إذ لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمنن إليه واطراح ما عداها دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها ، فلا ضير بعد الاحالة في بيان أقوال الشاهد الرابع إني ما أوردته من أقوال الشاهد الثالث ، ولا تأثير لكون الشاهد الرابع لم يشترك في التحريات التي أجراها الشاهد الثالث عن ما تم من أعمال بأرض الطاعن الثالث بفرض صحته ، إذ مفاد الاحالة في بيان أقواله إلى ما ورد من أقوال الشاهد الثالث فيما اتفقا فيه أنه التقت عن ما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان الأول والثاني بأن ما نسب إليهما - بفرض صحته - يعد أخطاء ومخالفات إدارية انضباطية ، وأن حقيقة الواقعة تهمه واحدة هي تريح المتهم الأول ، لا يعدو ذلك أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها المحكمة للواقعة ودفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بتعقيبه ، وفي اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يدل على اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما أثير في هذا الصدد لا

يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم أنه دان الطاعن الثالث بجرائم الاشتراك في التريب واستخدام أشخاص - بغير حق - في غير ما جُمعوا له قانوناً ، دون جريمة الاضرار عمداً بالمال العام ، فإن نعيه بشأن الأخيرة لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان البين أن الحكم أورد أسماء المجنى عليهم في جريمة السخرة ، كما بين مقررات المبالغ موضوع التريب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أمر الاحالة عمل من أعمال التحقيق ولا محل لإخضاعه لما يجري على الأحكام من قواعد البطلان ، ومن ثم فإن التصور في أمر الاحالة لا يبطل المحاكمة ولا ينال من صحة الإجراءات ، كما أن إبطال امر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد اتصالها بالدعوى يقتضى إعادتها إلى مرحلة الاحالة وهو أمر غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق ، فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة ، هذا فضلاً عن أن ما يثار بشأن إجراءات وتحقيقات النيابة لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للنعي على الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد اطمأنت إلى سلامة التحريات والإجراءات التي قام بها مأموري الضبط القضائي وصحتها ، فإن ما أثير نعيّاً على الحكم في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى ومصادرة على حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض فضلاً عن أن المحكمة قد عرضت لدفع الطاعنين في هذا الصدد واطرحته برد كافي وسائق ، كما أنه من المقرر أنه للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية ، ولا يجدى في ذلك الاستناد إلى أن الضابط لم يفسح عن مصدر تحرياته للقول بعدم جديتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للطعن بتزوير دفاتر قوات الأمن والعبث بها واطرحه في قوله: ”..... إن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة عليها ليست من المسائل الفنية

البيحة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأيها فيه ، ولما كان طلب الطعن على الدفاتر قد ورد مجهلاً لم يحدد أى الدفاتر المراد الطعن فيه بالتزوير على وجه جازم قاطع ، فضلاً عن أنه بما للمحكمة من سلطة تقديرية فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى فإنها ترى بأن العبث الذى حدث فى البند بأحد الدفاتر غير مؤثر فى مجريات الدعوى لا سيما وأن البيانات المثبتة فى الدفاتر جاءت متفقة مع ماديات الدعوى وما قرره شهودها وأن العبث كانت مجرد محاولة من المتهم الثانى لدرء المتهم به عن نفسه ” . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بالتزوير هو من وسائل الدفاع الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها على بساط البحث ، وأن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ إجراء بما لا تلتزم المحكمة بالاستجابة إليه طالما خلصت من واقعات الدعوى وعناصرها إلى عدم الحاجة إليه ، فمتى انتهت إلى رأى معين واطمأنت إليه فلا معقب عليها فى ذلك ، وكان ما أورده الحكم من انتهاء المحكمة إلى قناعتها بسلامة بيانات دفاتر قوات الأمن التى شاء الطاعن الطعن عليها بالتزوير وردت على طلبه فى هذا الشأن - على السياق المتقدم - رداً سائفاً ، فإن دعوى الاخلال بحق الدفاع تكون غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً ، بل ترك الأمر فى ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الأحراز فى الدعوى وأنها لم يمتد إليها العبث ، كما أن الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة لم تبن قضاءها بصفة أصلية على ثمة دليل ناتج عن الصور الفوتوغرافية التى قدمها الشاهد الأول لكنها استندت إلى تلك الصور كقرينة تعزز أدلة الثبوت ، ولا جناح على الحكم إن هو عوّل على تلك القرينة تأييداً وتعزيزاً للأدلة الأخرى التى عوّل عليها فى قضاؤه ما دام لم يتخذ من نتائج تلك الصور دليلاً أساسياً على ثبوت الاتهام قبل المتهم ، وإذا كانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما اقتضت به من أدلة تردت إلى أصل صحيح فى الأوراق واستخلصت فى منطوق سائغ صحة إسناد التهمة إلى الطاعن الأول - وكذا الثانى والثالث - وكان قضاؤها فى هذا الشأن مبيناً على عقيدة استمرت فى وجدانها عن جزم ويقين ولم يكن حكمها مؤسساً على الفرض والظن حسبما

ذهب الأول ، فإن ما أثاره لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .  
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بحال إلى ارتكاب الجرائم ، وليس على  
المروءس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، وكان  
ما يدعيه الطاعن الثانى خاصاً بانعدام مسئوليته عما اقترفه من جرائم ، مردود بأن الأفعال التى  
أسندت إليه ودانته عنها المحكمة غير مشروعة ونية الإجرام فيها واضحة مما لا يشفع للطاعن  
فيما يدعيه ، ويكون الحكم إذ اطرح دفاعه بأنه انصاع لأمر رؤسائه قد بريء من قالة الخطأ في  
تطبيق القانون ، فلا يتحد في سلامة الحكم إعراضه عن دفاع ظاهر البطلان ، هذا فضلاً عن أن  
ما أثاره الطاعن الثانى من أن إكراها أدياً ومعنوياً ومادياً قد وقع عليه إذ إن أولاده الثلاثة يعملون  
بالشرطة ويخشى عليهم من سلطان الأول ، هو في حقيقته دفع بامتناع المسئولية الجنائية لقيام  
حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون العقوبات ، وكان من المقرر أن الأصل في  
القانون أن حالة الضرورة التى تسقط المسئولية هى التى تحيط بالشخص وتدفعه إلى ارتكاب  
الجريمة وقاية لنفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن  
لإرادته دخل في حلوه ، وكان ما يدعيه الطاعن لا تقوم به حالة الضرورة ، فلا على الحكم إن هو  
التفت عنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة السببية مسألة موضوعية ينفرد قاضى  
الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فيها إثباتاً أو نقياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، مادام قد أقام  
قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى إليه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل  
فيها يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع وأنها الخبير الأعلى  
في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ولها كامل  
الحرية في تقدير القوة التدللية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر  
بسلطتها في تقدير الدليل ، وهى لا تلتزم بتدب خبير آخر في الدعوى أو إعادة المأمورية أو الرد  
على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها تستحق  
التفاتها إليه ، ومع ذلك فقد اطرحت المحكمة طلب الطاعنين إعادة المأمورية إلى الخبراء بأسباب  
سائفة . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى تقرير خبراء إدارة الكسب غير  
المشروع والأموال العامة بمصلحة خبراء وزارة العدل وأخذت به ، فإن النعى بعدم كفاية ونزاهة

وموضوعية أعضائها يعد منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات ، ولا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستتباط معتقدها مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان المشرع فيما نص عليه بالفصل الثالث من الباب الثالث من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بئدب الخبراء أو بالباب الثامن من قانون الإثبات الخاص بالخبرة قد خلا مما يلزم بئدب خبراء الجدول بوزارة العدل دون غيرهم فيما ترى المحكمة تحقيقه من مسائل متعلقة بالفصل فيما يطرح عليها من أفضيه عن طريق أهل الخبرة . لما كان ذلك ، كان الحكم قد أورد مضمون تقريرى لجنة خبراء إدارة الكسب غير المشروع والأموال العامة بمصلحة خبراء وزارة العدل واللجنة المشكلة من قطاع التفتيش والرقابة بوزارة الداخلية في معرض بيانه لواقعة الدعوى وسرد أقوال واضعيها خلافاً لما زعمه الطاعنان الأول والثالث ، كما أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزاءه ، هذا إلى أنه لما كان عدم حلف أعضاء اللجنة المشكلة من قطاع التفتيش والرقابة بوزارة الداخلية اليمين القانونية - إن صح - ليس من شأنه أن ينال من عملها ، لما هو مقرر من أن عضو النيابة العامة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر مأمورى الضبط القضائى في الفصلين الأول والثانى من الباب الثانى منه ، بما فى ذلك ما تجيزه لهم المادة ٩٢ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفاهة أو بالكتابة بغير حلف يمين ولا على المحكمة إن هى أخذت به بحسبانه من أوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة لها وعنصرها من عناصرها ما دامت مطروحة على بساط البحث وكان يسع الدفاع تناولها بالمناقشة والتقنيد ، وما دام أن النيابة العامة قد باشرت تحقيق الواقعة بوصفها جنابة فتحقق بذلك ما يشترطه القانون فى مواد الجنائيات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعنان الأول والثالث فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذى تربح منه وتربيح الغير هو من الأمور الموضوعية التى يترك تقديرها لمحكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أصل ثابت فى الأوراق ، وكان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن الأول أنه يعمل موطفاً عاماً - وزير الداخلية - وكذلك الثانى

- يعمل مساعد أول وزير الداخلية - قد اتفقا وأصدر الثاني أوامره بتشغيل عدد من ضباط وأفراد الشرطة ومهمات الوزارة بأرض المتهمين الأول والثالث بالمخالفة للقوانين واللوائح واستظهر في مدوناته اختصاصهما بالعمل الذي تربح منه الأول والثالث ، وكان لا يشترط في جريمة التربح أن يكون الموظف مختصاً بالعمل الذي تربح منه والغير ، بل يكفي أن يكون مختصاً بجزء منه بأي قدر من الاختصاص ولو كان يسيراً يكفي ويستوفى الصورة التي يتخذها اختصاصه بالنسبة للعمل ، ومن ثم فإن ما أثير في شأن اختصاص الأول والثاني بالعمل والصورة التي اعتمقتها المحكمة للواقعة لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى إلى قوله: ” ... وحيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى لانتقاد الاختصاص لمحكمة الجرح لكون أن الجريمة جنحة مؤثمة بالمادة ١٢١ من قانون العقوبات فمردود بأنه من المقرر عملاً بالمادة ٨٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية بأن من واجب المحكمة أن تطبق على الواقعة وصفها الصحيح دون أن تتقيد بوصف النيابة العامة لأنه بطبيعته ليس نهائياً ، ومن ثم فإن المحكمة بعد تمحيصها للوصف القانوني الذي اسبغته النيابة العامة على الدعوى ترى انطباقه على الوقائع المطروحة عليها لما له من أصل ثابت بالأوراق وعليه يكون اختصاص هذه المحكمة قد صادف صحيح القانون وأن معنى الدفاع في هذا الشأن يكون غير سديد ” . ومن ثم فإن ما أورده الحكم يكفي رداً على الدفع بعدم الاختصاص ويسوغ به رفضه ، هذا إلى أن النعى بأن الواقعة مجرد جنحة مؤثمة بالمادة ١٢١ من قانون العقوبات لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتمقتها المحكمة للواقعة وجدلاً في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب طالما أنها تناولت دفاعه وردت عليه رداً سليماً يسوغ به اطراحه . كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كما أن المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ في قضائها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها مما يفيد ضمناً أنها اطرحتها ولم تعول عليها ، ومن ثم يكون ما يثار في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٩٩ من القانون رقم ٩٠١ لسنة ١٧٩١ في شأن هيئة الشرطة إذ نصت على أنه: ” .... يخضع الضباط بالنسبة

للأعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية لقانون الأحكام العسكرية ، كما يخضع للقانون المذكور أمناء ومساعدو الشرطة وضباط الصف والجنود ورجال الخفر النظاميين في كل ما يتعلق بخدمتهم وتوقع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة في هذا القانون أو في قانون الأحكام العسكرية ويحدد وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة جهات وزارة الداخلية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون المذكور والجهات المبينة فيه ، كما يصدر القرارات المنظمة لإنشاء السجون العسكرية الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة .... ” . فقد دلت بذلك أنها خاصة بالجرائم النظامية فحسب وليس أدل على ذلك من النص على أن توقيع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة في هذا القانون أو في قانون الأحكام العسكرية والجزاءات المنصوص عليها في قانون هيئة الشرطة سواء المتعلقة بالضباط أو بغيرهم كلها جزاءات تأديبية بحتة حتى جزاء الحبس أو السجن وفقاً لقانون الأحكام العسكرية المنصوص عليه في الفقرة ١١ من المادة ١٨ التي عدت الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أمناء الشرطة ، والفقرة ١١ من المادة ٢٩ الخاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها على ضباط الصف وجنود الدرجة الأولى وكذلك الفقرة ١١ من المادة ٦٩ الخاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها على رجال الخفر النظاميين ، ولا يقدر في ذلك ما جاء في المذكرة الايضاحية للمادة ٩٩ من القانون بأنه ” ..... وتوقع المحاكم العسكرية متى انعقد لها الاختصاص الجزاءات المقررة في هذا القانون أو في قانون الأحكام العسكرية فلها اختصاص تأديبي إلى ما لها من اختصاص جنائي ..... ” ذلك أن الإحالة إلى الجزاءات المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية رقم ٥٢ لسنة ٦٦٩١ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ٨٦٩١ بما فيها من جزاءات شبه جنائية إنما يشمل فقط تلك الجزاءات المقررة للجرائم النظامية البحتة وليست العقوبات الجنائية بالمعنى الصحيح والمقررة لجرائم القانون العام ، وهذا المعنى واضح من صريح عبارات نص المادة ٩٩ من القانون المذكور والتي لا لبس فيها ولا غموض يل وهو ما يؤكد نص المادة الأولى من قانون هيئة الشرطة والذي جاء فيه أن الشرطة هيئة مدنية نظامية بوزارة الداخلية ، وما ورد بالمذكرة الايضاحية لهذه المادة والتي جاء بها: ” اختصت المادة الأولى من المشروع بتعريف هيئة الشرطة الواردة في المادة رقم ١ من القانون رقم ١٦ لسنة ٤٦٩١ من أن الشرطة هيئة مدنية نظامية وبذلك أكدت أن هيئة الشرطة هي هيئة مدنية ، فهي جهاز من

الأجهزة المدنية بالدولة وليس جهازاً عسكرياً إلا أنها تفترق عن غيرها من الأجهزة المدنية في أنها ليست مدنية بحتة وإنما هي هيئة نظامية يسود تكوينها علاقات تختلف عن العلاقات المدنية البحتة وخاصة واجب المرؤوس في طاعة رئيسه وواجب الرئيس في قيادة مرؤوسيه والسيطرة على القوة الموضوعية تحت قيادته .... ” واذن فمتى كان ذلك ، وكانت المادة ٩٩ سالفه الذكر قد أتاحت لوزير الداخلية - بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة - تحديد جهات وزارة الداخلية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون المذكور ، كما ناطت به إصدار القرارات المنظمة لإنشاء السجون العسكرية الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة ، فإن هذا التفويض التشريعي ينحصر فيما نصت عليه هذه المادة ولا يجوز لوزير الداخلية أن يتعدى نطاقه بخلق اختصاصات أخرى غير المنصوص عليها في القانون رقم ٢٩٩ لسنة ٢٧٩١ الصادر بتاريخ ٤٢ من أبريل سنة ٧٧٩١ في شأن تنظيم القضاء العسكري متضمناً في المادة الأولى منه النص على اختصاص إدارة القضاء العسكري بتنفيذ قانون الأحكام العسكرية بالنسبة لأفراد هيئة الشرطة ، ومن ذلك إجراء التحقيق في جرائم القانون العام في الأحوال المنصوص عليها في المادة المذكورة ، والتصرف في هذه القضايا ، كما نصت في المادة الثالثة على أن تتولى فروع الادعاء العسكري اختصاصات النيابة العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٦٩١ وكذلك على اختصاص المحكمة العسكرية العليا بنظر الجنايات التي تدخل في اختصاص القضاء العسكري واختصاص المحكمة المركزية بنظر كافة الجنح والمخالفات التي تقع في اختصاصها طبقاً للقانون العام ، فإنه يكون قد خرج بذلك عن حدود التفويض التشريعي في كل ما نص عليه متعلقاً بجرائم القانون العام . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي رهين بعدم وجود تضاد بينه ونص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه ، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول هو الواجب تطبيقه باعتباره أصلاً للائحة ، ومن ثم فإن ما ورد في قرار وزير الداخلية - على نحو ما سبق بيانه - يعد خروجاً عن التفويض المرسوم له في القانون لا يعتد به ولا يكون له أى أثر على اختصاصات النيابة العامة كاملة ، كما لا يكون له أدنى أثر على اختصاص المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة - دون سواها - بالفصل في كافة الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٦٤

لسنة ٢٧٩١ ، ليستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقياً عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص ، واذ كان من المقرر أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق عليه أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، واذ كان الثابت أن قانوناً لاحقاً لم يصدر يستثنى أفراد هيئة الشرطة من اختصاص المحاكم العادية فيما يتعلق بجرائم القانون العام ، فإن القول بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى استناداً إلى القرار الوزارى سالف الذكر والقرارات المعدلة له غير جائز ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الجهل بالقانون أو الغلط في فهم تفسير نصوصه بعدم القصد الجنائى باعتبار أن العلم بالقانون وفهمه الصحيح أمر مفترض في الناس كافة وأن كان هذا الافتراض يخالف الواقع في بعض الاحيان من أن افتراض تمليه الدواعى العملية لحماية مصلحة الجموع والذى جرى قضاء - هذه المحكمة - محكمة النقض على أن العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكمل له مفترض في حق الكافة ومن ثم فلا يقبل الدفع بالجهل أو الغلط كذريعة لنفى القصد الجنائى . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون قد حكم عليهم عن جرائم نص عليها قانون العقوبات ولا يعتد بالجهل بأحكامها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون غير قويم ويفرض إبداء هذا الدفاع أمام محكمة الجنايات فلا يعدو أن يكون دفعا بالجهل بأحكام قانون العقوبات انزله منزله الجهل بالواقع الذى ينفي القصد الجنائى ، وهو بهذه المثابة دفاع قانونى ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصّل الدفع المبدى من الثانى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بقرار ضمنى بأنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية من النيابة العامة ، واطرحه في قوله ” من المقرر أن الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية الذى يحوز الحجية التى تمنع من العودة الي الدعوى العمومية هو الذى تصدره سلطة التحقيق بعد اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق وأنه وإن جاز أن يستفاد الامر استنتاجاً من تصرف أو أى إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العقلى ذلك الأمر . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن النيابة العامة لدى مياشرتها للتحقيق لم توجه ثمة اتهام للأخرين الذين سئلوا في تحقيقاتها في الدعوى المطروحة ، وإنما وجهت الاتهام

إلى المتهمين أثناء استجوابهم والوارد أسماؤهم بأمر الإحالة لأنهم ضالمون في الاتهام وارتكبوا الوقائع الميينة به وأن الأوراق لا تشير من قريب أو بعيد لصدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى صريحا مدوناً بالكتابة أو تدل ظروف الحال استنتاجاً أن رأيها قد خلص إلى عدم إقامة أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية في ذات الدعوى قبل متهمين آخرين مماثلين لحالة المتهم الثاني ومن ثم يكون ما أثاره الدفاع في هذا الشأن غير سديد ” . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كان تصرف النيابة العامة لا يفيد على وجه القطع استقرار الرأي على عدم رفع الدعوى الجنائية فإنه لا يصح اعتبار تصرفها أمر بالأوجه لإقامة الدعوى لأن الأصل في هذا الأمر أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة فلا يصح استنتاجه من تصرف أو إجراء آخر إلا إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العقلي أن ثمة أمر بالأوجه لإقامة الدعوى وإذا كانت النيابة - بفرض صحة ما أثاره الطاعن - لم تحرك الدعوى الجنائية ضد آخرين شملتهم التحقيقات ، فإن ذلك بمجرد لا يفيد على وجه القطع واللزوم أن النيابة العامة قد ارتأت إصدار أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة لباقي المتهمين وأن تصرفاتهم صحيحة ومشروعة ، ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في هذا الشأن صحيحاً ، هذا إلى أنه لا يجدي الطاعن النعى بمساهمة آخرين في الجريمة - بفرض صحته - مادام ذلك لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجرائم المسندة إليه والتي دلل الحكم على مقارفته إياها تدليلاً سائفاً ، فضلاً عن أن عدم توجيه الاتهام إلى ضباط آخرين ليس من شأنه أن يحول دون مساءلته عن الجرائم التي دين بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم - أيضاً - قد عرض لدفع الطاعن الثالث بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بصدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية وأطرحه في قوله ” وحيث أنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية ضد المتهم الثالث المذكور لسبق صدور أمر من جهة الفحص والتحقيق بإدارة الكسب غير المشروع بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية في الشكوى رقم ٢٢ لسنة ١١٠٢ سرى كسب غير المشروع فهو من قبيل الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه ويتعلق بالنظام العام . ولما كان من المقرر أن الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية الذي يحوز الحجية التي تمنع من العودة إلى الدعوى العمومية هو الذي تصدره سلطة تحقيق بعد اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق ولا يصح افتراضه أو أخذه بالظن وكان قرار هيئة الفحص والتحقيق يحفظ الشكوى هو أمر حفظ

غير ملزم ولها حق الرجوع فيه - ولما كان ذلك ، وكان الثابت بالشكوى المقدمة لهيئة الفحص في الكسب غير المشروع لم يتم التحقيق فيها ولم تكن مسبقة بأى إجراء من إجراءات التحقيق وتم حفظها ، ثم فإن هذه القرارات الصادرة بشأنها لا تعدو أن تكون أوامر بالحفظ غير ملزمة لجهة التحقيق ، بل لها حق الرجوع فيها بلا قيد أو شرط بالنظر إلى طبيعتها الإدارية ، يضاف إلى ذلك اختلاف وحدة الخصوم والموضوع والسبب في الشكوى المشار إليها عن الدعوى الماثلة ، وعليه يكون هذا الدفع قائم على غير أساس .. ” . لما كان ذلك ، وكان الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حجبيته التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً لم يبلغ فلا يجوز مع بقائه قائماً إقامة الدعوى الجنائية عن ذات الواقعة التي صدر فيها لأن له في نطاق حجبيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ، والأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة ، إلا أنه قد يستفاد استنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الأمر . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على - المفردات المنضمة - وكتاب هيئة الفحص والتحقيق بإدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل أنه لم يجر ثمة تحقيق - بالمعنى سالف البيان - في الشكوى التي قدمت ضد الطاعن وآخرين - ليس من بينهم الطاعنان الأول والثاني - وأنها أمرت بحفظ تلك الشكوى ، وكان من المقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق - بغير تحقيق قضائي بالمعنى المشار إليه - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - لا يكون ملزماً لها بل لها حق الرجوع عنه بلا قيد أو شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية ، وهو على هذه الصورة يتمايز عن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية بعد أن نياشر تحقيقاً فيها ، فالأخير هو الذي يمنع من رفع الدعوى إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو تم إلغاؤه ، وإذا كانت المحكمة قد اعتنقت هذا النظر في الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - على نحو ما تقدم - فإنها تكون قد التزمت بصحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه ليس لازماً أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وإذا كانت أقوال شاهد الإثبات الثالث التي لا ينازع الطاعن في أن لها سندها من الأوراق ، لا تتعارض بل تتلاءم مع ما نقله الحكم عن تقرير لجنة خبراء إدارة

الكسب غير المشروع والأموال العامة بمصلحة خبراء وزارة العدل ، وخلا الحكم مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلين الفني والتولي ، كما أنه لا يلتزم بمتابعة دفاع الطاعن في هذا الشأن والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بانتضاء الدعوى الجنائية بالتصالح واطرحه في قوله: ” عن طلب انتضاء الدعوى الجنائية بالتصالح عملاً بنص المادتين ٨١ مكرراً فترة أ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل والمادة رقم ٧ من القانون رقم ٨ لسنة ٧٩٩١ المعدل بالرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢١٠٢ بشأن قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فمردود بأنه من المقرر بنص المادة ٨١ مكرراً (أ) من القانون المشار إليه أنه يجوز للمتهم التصالح في المخالفات والجناح الواردة على سبيل الحصر في تلك المادة كما أنه يجوز التصالح مع المستثمر في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات التي ترتكب منه بصفته أو بشخصه أو التي اشترك في ارتكابها وذلك في نطاق الأنشطة المنصوص عليها في هذا القانون ، ولما كان الثابت بالأوراق أن الجرائم المسندة للمتهمين جنایات لا ينطبق عليها نص المادة ٨١ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية وليست من بين الجرائم سائلة البيان أما بالنسبة للمادة ٧ مكرر فهي تنطبق على المستثمر سواء بصفته أو بشخصه أو المشترك في ارتكابها شريطة أن تكون في نطاق الأنشطة المنصوص عليها في قانون الاستثمار ، في حين أن الجرائم التي ارتكبها المتهمين تخرج عن أنشطة هذا القانون وعن طبيعة وظائفهم وهو ما لا ينطبق على الواقعة محل الاتهام ومن ثم يكون الدفع غير سديد ... ” . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم يكفي لاطراح هذا الدفع ، وإذا كان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به جريمة الاضرار عمداً بالمال العام بكافة أركانها والمؤثمة بنص المادة ٦١١ مكرراً من قانون العقوبات ، كما هي معرفة به في القانون ، فإن النعى بأن الواقعة لا تشكل جريمة الاضرار عمداً بالمال العام لا يبدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها المحكمة للواقعة . لما كان ذلك ، وكان البين أن الحكم قد استبعد قيمة ٠١٪ مصروفات إدارية لانتفاء ما يوجبها ، وكان من الثابت أن الطاعنين الأول والثالث تم بيينا أسماء الشهود الذين طلبا سماعهم وسبب طلبهم للشهادة ، بل جاء قولهما مرسلأ غير محدد ، فإن نعيهما لا يكون مقبولاً لما هو مقرر من أن شرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محددأ . لما كان ذلك ،

وكان من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان ما أثير فى شأن القضاء فى دعوى مماثلة ببراءة شخص آخر مردود بأن تقدير الدليل فى دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المتضى للحكم فى منطوقه دون الأدلة المقدمة فى الدعوى ، ولانتفاء الحجية بين حكمين فى دعويين مختلفتين من حيث الخصوم أو الموضوع أو السبب فى كل منهما . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم افضاله الرد على دفاع الطاعن بىطلان تحقيقات النيابة بدعوى عدم اختصاصها لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أغفل فيما قضى به القضاء بتهمة الأجور المستحقة لمن استخدموا بغير حق كمتوبة تكميلية تحمل فكرة التعويض المدنى ، بيد أن هذه المحكمة - محكمة النقض - لا تملك تصحيح هذا الخطأ - مع كون الطاعنين هم المحكوم عليهم - لما فى ذلك من إضرار بهم ، إذ من المقرر أنه لا يصح أن يضار الطاعن بطعنه . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعنون فى أسباب طعنهم إما دفاع قانونى ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب لا على محكمة الموضوع إن هى التفتت عنه أو خطأ فى الإسناد غير مؤثر فى عقيدة المحكمة أو دفاع موضوعى لا يعيب حكمها إن هى لم تورد أو ترد عليه اكتفاء منها بما أوردته من أدلة الثبوت السائفة التى عولت عليها فى قضائها بالإدانة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول طعن المحكوم عليهم شكلاً وفى الموضوع برفضه .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر